

## العلاقة بين خصائص البيئة التنافسية والتحفظ المحاسبى والقيمة السوقية للشركات دراسة ميدانية فى بيئة الأعمال السعودية

د/علاء الدين توفيق إبراهيم

مدرس بقسم المحاسبة  
كلية التجارة - جامعة طنطا

### ملخص بحث

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل العلاقة بين خصائص البيئة التنافسية والتحفظ المحاسبى بالقوائم المالية والقيمة السوقية للشركات، ومن ثم تبلور هدف البحث فى الإعتدال على مفهوم نظرية أصحاب المصالح فى تقديم إطار مقترح للعلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية للشركات وهيكل وطبيعة المنافسة فى أسواق المنتجات، وأثر هذه العلاقة على القيمة السوقية للشركات، ثم إشتقاق وصياغة فروض البحث المرتبطة بدراسة العلاقة بين خصائص البيئة التنافسية والتحفظ المحاسبى بالقوائم المالية والقيمة السوقية للشركات المقيدة بسوق الأسهم السعودية خلال الفترة الزمنية محل الدراسة من سنة ٢٠١١ إلى سنة ٢٠١٥.

ولقد ساهم البحث من خلال تحليل نتائج الإختبارات الإحصائية لفروض البحث فى تقديم أدلة ميدانية للعلاقة بين خصائص المنافسة فى أسواق المنتجات ومستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية والقيمة السوقية للشركات، والتي يمكن تلخيصها فى نتيجتين رئيسيتين. حيث تتمثل النتيجة الأولى فى وجود علاقة إرتباط طردية وذات دلالة إحصائية بين مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية للشركات ومستوى المنافسة بأسواق المنتجات التي تنتمي إليها. بينما لاتوجد علاقة بين طبيعة المنافسة بأسواق المنتجات العاملة بها الشركات والتحفظ المحاسبى بالقوائم المالية لها. بينما تتمثل النتيجة الثانية فى وجود علاقة إرتباط طردية وذات دلالة إحصائية بين مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية والقيمة السوقية للشركات.

**الكلمات الدلالية:** التحفظ المحاسبى، المنافسة بأسواق المنتجات ، بيئة التقرير المالي، إستراتيجية الشركة ، حوكمة الشركات ، القيمة السوقية للشركة.

---

---

**The Relationship between Competitive Environment Characteristics,  
the Accounting Conservatism and the Firm Market Value  
An Empirical Study of the Saudi Business Environment**

**Abstract**

The objective of this study is to analyze the relation between accounting conservatism, competitive environment, and firm value. To achieve this objective, the stakeholder's theory is used in order to develop the framework and to construct research hypotheses. An empirical study to test research hypotheses are also conducted for a sample comprises (77) listed Saudi companies during the period from 2011 to 2015.

Our findings are largely consistent with the predictions of theoretical framework that incorporates insights from stakeholder's theory. The empirical evidence reported in this study can be in two groups. Firstly, there is a significant positive relationship between accounting conservatism and product market competition. Secondly, there is a significant positive relationship between accounting conservatism and firm value.

**Keywords:** Accounting conservatism, product market competition, Financial report environment, Firm strategy, Corporate governance, and Firm value

## مقدمة

يمثل التحفظ المحاسبى أحد أهم المفاهيم المحاسبية التى يعتمد عليها فى إتخاذ القرارات المرتبطة بعملية التقرير المالى، إلى الدرجة التى أصبح فيها يمثل حجر الزاوية فى إعداد القوائم المالية للشركات من ناحية وللقضايا البحثية المثيرة للجدل بأدبيات المحاسبة المالية من ناحية أخرى. وفى بؤرة تلك القضايا تأتى قضية مسببات وحوافز التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية للشركات.

### ١ - الإطار العام للبحث

يتناول هذا الجزء عرض الإطار العام للبحث من حيث تحديد مشكلة وهدف ومنهجية وأهمية وحدود البحث، وأخيراً تنظيم الجزء المتبقى من البحث.

#### ١/١ - طبيعة المشكلة

شهدت الفترة الزمنية، ابتداءً من التسعينيات من القرن السابق حتى الآن، تزايد إهتمام الباحثين بموضوع التحفظ المحاسبى وذلك نتيجة العديد من الأسباب، منها على سبيل المثال زيادة عدد البلدان التى تحولت إلى معايير التقارير المالية الدولية والتى تركز على التوجه نحو إستخدام القيمة العادلة فى القياس والإفصاح المحاسبى بالقوائم المالية، بالإضافة إلى تعرض الأسواق المالية للأزمات المالية المتتالية، مما ترتب عليه زيادة الشكوك تجاه الشفافية والإفصاح بالقوائم المالية للشركات من قبل الأطراف المهتمة بها.

وفى هذا الصدد يمثل التحفظ المحاسبى أحد القضايا المثيرة للجدل بأدبيات المحاسبة المالية وبين الجهات المسؤولة عن تنظيم مهنة المحاسبة على حد السواء. فعلى سبيل المثال إنقسم الباحثون بأدبيات المحاسبة المالية إلى فريقين مابين مؤيد ومعارض للتحفظ المحاسبى بالقوائم المالية للشركات. حيث يرى معارضي التحفظ المحاسبى أنه لا يستند لأساس علمي وأن إتباع التحفظ المحاسبى يؤدي إلى الإزدواجية فى إعداد القوائم المالية، تلك الإزدواجية تظهر فى الإعتراف المؤجل للأرباح والفوري للخسائر، ومن ثم تخفيض ربح الفترة الحالية وتكوين إحتياطيات مستترة مما يصعب معه التنبؤ بالربح فى الفترات القادمة، وإنخفاض القدرة التنبؤية بالتدفقات النقدية المستقبلية للشركة، مما يؤدي إلى إنخفاض جودة الأرباح المنشورة وتشويه القوائم المالية ومن ثم التأثير السلبي على قرارات مستخدميها وعلى مهنة

المحاسبة ككل. وعلى الجانب الآخر يرى فريق من الباحثين أن آراء المعارضين للتحفظ المحاسبي تركز على التأثير اللحظي للتحفظ المحاسبي على قائمة الدخل، في حين أن إستمرارية الشركة يبرر النظر إلى التحفظ المحاسبي من وجهة قائمة المركز المالي والأخذ بمنظور الأثر التراكمي له مما يقلل من أهمية تلك الإنتقادات. لهذا يرى مؤيدى التحفظ المحاسبي أن الإعتراف المؤجل للأرباح والفوري للخسائر، يؤدي إلى ميزة هامة نسبياً وهي الإعتراف بالخسائر في التوقيت الملائم لها والذي يمثل أحد خصائص جودة المعلومات المحاسبية المنشورة (Haw, et al., 2015، عبيد، ٢٠١٠؛ مليجي، ٢٠١٤) وعلى صعيد الهيئات المهنية تبنى كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB، وجه النظر المعارضة لإتباع مفهوم التحفظ المحاسبي عند إتخاذ القرارات المرتبطة بعملية التقرير المالي نظراً لتأثيره السلبي على خصائص جودة المعلومات المحاسبية المنشورة، مما أدى إلى إستبعاده من المشروع المشترك بين كلا المجلسين، سنة ٢٠١٠، بشأن الإطار المفاهيمي للتقارير المالية. وعلى العكس من ذلك يؤيد مجلس معايير المحاسبة البريطانية ضرورة التمسك بالتحفظ المحاسبي لأنه يؤدي إلى زيادة مصداقية وموثوقية القوائم المالية. (Zhong, 2016; IASB,2010) وعلى الرغم من التوسع في تطبيق محاسبة القيمة العادلة في القياس المحاسبي، مازال لدى واضعي المعايير المحاسبية، المحلية والدولية منها على حد سواء، التوجه نحو التمسك بالتحفظ المحاسبي عند إصدار المعايير المحاسبية. منها على سبيل المثال معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٨) ومعيار التقرير المالي الدولي رقم (٣)، ومعيار المحاسبة المصري رقم (٢٣)، ومعيار المحاسبة السعودي بعنوان الهبوط في قيمة الأصول غير المتداولة.

ولهذا مازالت الإدارة العليا للشركات تعتمد على مفهوم التحفظ المحاسبي في إتخاذ القرارات المرتبطة بعملية التقرير المالي، مما أدى إلى الحاجة لدراسة وتحليل العوامل المؤثرة في مستوى أو مسببات الطلب على التحفظ المحاسبي، كأحد القضايا الجدلية في أدبيات المحاسبة المالية. حيث تناولت مجموعة من الدراسات المحاسبية دراسة وتحليل أثر التمايز في خصائص الهياكل التمويلية للشركات وخصائص مجالس الإدارات وغير ذلك من العوامل الإقتصادية للشركات على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية لها. ولقد قدمت هذه

الدراسات أدلة ميدانية متباينة تجاه العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية وكل من خصائص الهياكل التمويلية والعوامل الإقتصادية للشركات.

ومما هو جدير بالذكر وجود ندرة بأدبيات المحاسبة المالية للدراسات التي تناولت دراسة وتحليل محددات التحفظ المحاسبي على مستوى أسواق المنتجات العاملة بها الشركات. حيث تعتبر البيئة التنافسية بأسواق المنتجات، وقوة النظم التشريعية والمؤسسات القانونية وغيرها من المحددات على مستوى أسواق المنتجات من المتغيرات المؤثرة فى إتخاذ القرارات المرتبطة بعملية التقرير المالى. فعلى سبيل المثال يمثل هيكل وطبيعة المنافسة بأسواق المنتجات أحد الخصائص الهامة التي تؤثر فى مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات ، حيث قدمت دراسة Li, 2013 أدلة ميدانية على أن الإدارة العليا للشركات العاملة بأسواق منتجات إحتكارية، يتوافر لديها حوافز للإفصاح عن الأخبار السيئة ، دون الأخبار الجيدة لها ، بهدف الحد من دخول منافسين جدد بتلك الأسواق ، ولهذا توجد فروق معنوية فى مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات التي تعمل بأسواق منتجات إحتكارية والشركات العاملة بأسواق منتجات غير إحتكارية. كما قدمت دراسة Dhaliwal, et al., 2014 أدلة ميدانية على وجود علاقة إرتباط طردية ومعنوية بين مستوى المنافسة بأسواق المنتجات ومستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات العاملة بالبلدان ذات المؤسسات القانونية القوية فى حين لا تتوافر هذه العلاقة بالبلدان ذات المؤسسات القانونية الضعيفة ، ويرجع السبب فى ذلك إلى أن زيادة قوة النظم القانونية سيؤدى إلى زيادة التكاليف القضائية المحتملة على الشركات ، وذلك فى حالة المغالاه فى النتائج الإقتصادية لها ، مما يدفع الإدارة العليا إلى المزيد من الممارسات المتحفظة عند إعداد القوائم المالية. ومن ثم تشكل كل من خصائص البيئة التنافسية بأسواق المنتجات وقوة النظم والمؤسسات القانونية معاً أحد مسببات ممارسات التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات.

( Dhaliwal, et al., 2014; Li, 2013; Folsom; 2009 ) كذلك أكدت النتائج الميدانية لدراسة Haw, 2015 على أن المنافسة بأسواق المنتجات تمثل أحد الآليات غير الرسمية لحوكمة الشركات والتي يمكن أن تؤثر فى بيئة التقرير المالى ومن ثم زيادة جودة القوائم المالية للشركات وإرتفاع قيمتها السوقية كأحد أهداف حوكمة الشركات. حيث يساعد التحفظ المحاسبي على الحد من السلوك الإنتهازي للإدارة العليا عند إتخاذ القرارات المرتبطة بعملية

التقرير المالي ومن ثم زيادة القيمة السوقية للشركة. بينما إنتقد مجموعة من الباحثين تلك النتائج من زاوية أن التحفظ المحاسبي من المحتمل أن يؤدي إلى تشويه المعلومات المحاسبية المنشورة ومن ثم التأثير السلبي على القيمة السوقية للشركة، Gigler, 2008, Kanodia, et al., 2009.

(Liao, and Lin, 2016; Kordestani, and Mohammadi, 2016; Laksmana, and Yang, 2014; Haw, et al., 2015; Datta, et al, 2013)

وفى ظل ندرة الدراسات التى تناولت الفحص الميدانى للعلاقة بين خصائص البيئة التنافسية بأسواق المنتجات ومستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات العاملة بها، بالإضافة إلى وجود جدل بين الباحثين حول تأثير التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية على القيمة السوقية للشركات، يمكن بلورة طبيعة مشكلة البحث في:

"دراسة وتحليل العلاقة بين خصائص البيئة التنافسية بأسواق المنتجات ومستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية وأثر تلك العلاقة على القيمة السوقية للشركات".

### ٢/١ - هدف البحث

ومن ثم يمكن صياغة هدف البحث فى صورة تساؤلين كمايلى:-

"هل توجد علاقة بين هيكل وطبيعة المنافسة بأسواق المنتجات ومستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية؟ وماهو تأثير تلك العلاقة، إن وجدت، على القيمة السوقية للشركات؟". وللحصول على إجابة ميدانية للتساؤلين السابقين، قام الباحث بالإعتماد على نظرية أصحاب المصالح Stakeholder's Theory لتصميم إطار مقترح للعلاقة بين خصائص البيئة التنافسية ممثلة فى هيكل وطبيعة المنافسة بأسواق المنتجات ومستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات العاملة بها وأثر تلك العلاقة على القيمة السوقية للشركات، ثم تحقيق الإختبار الميدانى للإطار المقترح على الشركات المقيدة بسوق الأسهم بالمملكة العربية السعودية.

### ٣/١ - منهج البحث

قام الباحث بالإعتماد على المنهج الإستنباطى فى إشتقاق وصياغة فروض البحث المرتبطة بدراسة العلاقة بين هيكل وطبيعة المنافسة بأسواق المنتجات ومستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية والقيمة السوقية للشركات المقيدة بسوق الأسهم بالمملكة العربية

السعودية. بالإضافة إلى استخدام المنهج الإستقرائي في جمع البيانات اللازمة لإختبار هذه الفروض.

#### ٤/١ - أهمية البحث

تتجسد أهمية البحث في تناوله قضية بحثية معاصرة على المستويين العلمي والعملي، فمن الناحية العملية يساهم البحث بتقديم تفسير عن مسببات والآثار الإقتصادية للطلب على التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات، وذلك من خلال توفير أدلة ميدانية تجاه العلاقة بين خصائص البيئة التنافسية بأسواق المنتجات والتحفظ المحاسبي والقيمة السوقية للشركات. مما يوفر دليلاً ميدانياً على أهمية الأخذ في الإعتبار المنافسة بأسواق المنتجات كالية غير رسمية لحوكمة الشركات لتحسين كفاءة وفعالية القرارات المرتبطة بعملية التقرير المالي ومن ثم تحسين القيمة السوقية للشركات كأحد أهداف حوكمة الشركات في معظم بلدان العالم. بالإضافة إلى توفير دليل ميداني على أهمية الأخذ في الإعتبار خصائص بيئة الأعمال عند إصدار المعايير المحاسبية. أما من الناحية العلمية يمثل البحث إمتداداً للدراسات المحاسبية والتي إهتمت بدراسة وتحليل العوامل المؤثرة في نطاق التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية، حيث تناول البحث دراسة العلاقة بين خصائص البيئة التنافسية بأسواق المنتجات ومستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يمثل البحث إمتداداً لجهود الباحثين في دراسة الآثار الإقتصادية للتحفظ المحاسبي وذلك من خلال تحليل ودراسة العلاقة التكاملية بين هيكل وطبيعة المنافسة بأسواق المنتجات ومستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية والقيمة السوقية للشركات.

#### ٥/١ - حدود البحث

وللإعتبارات العملية يقتصر نطاق البحث على الشركات غير المالية المدرجة بسوق الأسهم السعودي، خلال الفترة الزمنية من سنة ٢٠١١ إلى سنة ٢٠١٥، مع إستبعاد الشركات التي تنتمي إلى سوق التجزئة والذي لا يتلائم نشاطها مع هدف البحث.

#### ٦/١ - تنظيم البحث

ولتحقيق هدف البحث، تم تنظيم الجزء المتبقى من البحث على النحو التالي : يتناول القسم الثاني من البحث عرض وتحليل الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع وهدف البحث، بينما يتضمن القسم الثالث الإطار النظري للبحث بالإضافة إلى إشتقاق وصياغة فروض

البحث ، أما القسم الرابع فيتضمن تصميم وتنفيذ الدراسة الميدانية للبحث ، وأخيراً يتناول القسم الخامس عرض نتائج وتوصيات البحث.

## ٢ - الدراسات السابقة

تفترض نظرية الوكالة Agency Theory أن وجود تعارض في المصالح وانتشار ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المهتمة بالشركات، يؤدي إلى تحمل بعض هذه الأطراف بما يسمى بتكاليف الوكالة. وفي هذا الصدد يمثل التحفظ المحاسبي أحد الآليات الممكنة لتحقيق التوازن في المصالح بين الأطراف المهتمة بالشركات ومن ثم تخفيض تكاليف الوكالة وذلك بسبب تميز التحفظ المحاسبي بخاصيتين رئيسيتين. حيث تتعلق الخاصية الأولى بالتوقيت غير المتماثل للإعتراف المحاسبي بكل من الأخبار السارة (الأرباح) والأخبار غير السارة (الخسائر) بينما ترتبط الخاصية الثانية بالأثر المالي للخاصية الأولى على القوائم المالية، والتي يترتب عليها الأخذ بالقيم الدنيا للأصول والإيرادات وبالقيم العليا للإلتزامات والمصروفات عند إعداد القوائم المالية للشركات. ومن ثم يمكن أن يساعد التحفظ المحاسبي على الحد من مشاكل الوكالة بين الأطراف المهتمة بالشركة بطريقتين. حيث تتمثل الطريقة الأولى في تحسين كفاءة وفعالية عملية إتخاذ القرارات الإستثمارية بالشركة. نظراً لأن الإعتراف بأي خسائر محتملة مرتبطة بتنفيذ المشروعات الإستثمارية الجديدة، ومن ثم إرسال إشارات تحذيرية للمساهمين بتلك الخسائر، سيدفع الإدارة العليا بالشركات إلى تحسين كفاءة وفعالية إتخاذ القرارات الإستثمارية، بهدف تجنب تلك الرسائل التحذيرية ومن ثم الحفاظ على مركزها الوظيفي. بينما تعتمد الطريقة الثانية على إعتبار التحفظ المحاسبي أداة يمكن من خلالها الحد من ممارسات الإدارة العليا لظاهرة إدارة الأرباح عند إعداد القوائم المالية للشركات.

(Lin, et al., 2014; Giner, et al., 2013; Cullinan, et al., 2012; Watts, 2003a; Watts, 2003b; Basu, 1997)

ولهذا شهدت أدبيات المحاسبة المالية العديد من الدراسات المرتبطة بموضوع التحفظ المحاسبي والتي تباينت فيما بينها من حيث هدف كل منها. حيث إهتمت مجموعة من الدراسات بتطوير نماذج كمية لقياس مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات، بينما إهتمت مجموعة أخرى من الدراسات بتحليل الآثار الإقتصادية للتحفظ المحاسبي

بالقوائم المالية للشركات، وأخيراً إرتكزت مجموعة من الدراسات على دراسة وتحليل العوامل المؤثرة فى مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية للشركات. وإتساقاً مع هدف البحث يمكن تبويب الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث إلى ثلاث مجموعات من الدراسات، حيث إهتمت المجموعة الأولى بدراسة العلاقة بين خصائص الهيكل التمويلي للشركات ومستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية لها. بينما إهتمت المجموعة الثانية بدراسة أثر التمايز فى العوامل الإقتصادية بين الشركات على مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية لها. وأخيراً تناولت المجموعة الثالثة دراسة الأثار الإقتصادية للتحفظ المحاسبى بالقوائم المالية للشركات. ويتناول الجزء المتبقى من هذا القسم عرض وتحليل النتائج الميدانية لكل مجموعة من المجموعات الثلاثة السابقة.

## ١/٢- دراسات تناولت العلاقة بين خصائص الهيكل التمويلي للشركات ومستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية

مع تطور بيئة الأعمال، وتنامى الدور التعاقدى للمعلومات المحاسبية فى ظل إفصاح الملكية عن الإدارة، زادت حدة التعارضات فى المصالح بين الأطراف المرتبطة بالشركة، وإتسمت المعلومات المحاسبية باللاتمائية سواء بين الإدارة والمستثمرين أو بين المستثمرين أنفسهم مع بعضهم البعض، مما دفع الإدارة العليا للشركات إلى تطويع الأساليب والتقديرات المحاسبية للتأثير فى رقم الأرباح المنشورة حسب إستراتيجيتها وقت التقرير عن الأرباح، وفى هذا الصدد يعد نمط هيكل الملكية بمثابة القوى المضادة لمواجهة نفوذ وممارسات الإدارة العليا للشركات عند إتخاذ القرارات المرتبطة بعملية التقرير المالى. (أبو الخير، ٢٠٠٨؛ عبيد، ٢٠١٠؛ مليجى، ٢٠١٤)

ولهذا إهتمت مجموعة من الدراسات بتحليل أثر الإختلاف فى تركيز ملكية الأسهم ومساهمة المؤسسات المالية فى هيكل رأس المال وغيرها من خصائص الهيكل التمويلي للشركات على مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية لها، ومن ثم الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات وما يترتب عليها من تكاليف وكالة بين الأطراف المهتمة بها. حيث يتوافر لدى المساهمين بصفة عامة وكبار المساهمين بصفة خاصة الحوافز والقدرة لمراقبة سلوك الإدارة العليا عند إتخاذ القرارات المختلفة والتي من بينها القرارات المرتبطة بعملية التقرير المالى للشركة. كذلك يلعب المستثمر المؤسسى Institutional Investors دوراً هاماً كأحد

آليات المراقبة الخارجية للإدارة العليا للشركة عند إتخاذ القرارات المرتبطة ببيئة التقرير المالى ومن ثم التأثير فى مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية لها. (Ramalingegowda and Yu, 2012)

وفى نفس الإتجاه قدمت دراسة Bushman et al. , 2004 أدلة ميدانية على وجود علاقة إرتباط عكسية ومعنوية بين نسبة تركيز الملكية فى رأس مال الشركة ومستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية لها، وذلك بصرف النظر عن إختلاف خصائص البيئة القانونية والتنظيمية بين الدول. كما أكدت النتائج الميدانية لدراسة Wu, 2016 على وجود علاقة إرتباط عكسية ومعنوية بين نسبة ملكية كبار المستثمرين فى أسهم الشركة ومستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية لها. وعلى النقيض من ذلك أكدت النتائج الميدانية لدراسة كل من Ball, 2001، Watts, 2003 على أن التركيز فى ملكية أسهم الشركة وإستقلالية الملاك عن الإدارة التنفيذية تمثل أحد آليات حوكمة الشركات ومصدراً هاماً من مصادر إرتفاع الطلب على الممارسات المتحفظة عند إعداد القوائم المالية، بمعنى وجود علاقة إرتباط طردية ومعنوية بين نسبة تركيز الملكية فى رأس مال الشركة ومستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية لها. ولقد ايدت هذه النتائج دراسة كل من Cao ;Zongfeng Xiu, 2007; Yu, Li Lin, Sun Zheng ,2005; Hongxing Dong 2009. كما قدمت دراسة Bushman and Piotroski, 2006 أدلة ميدانية على أن الشركات التى تتمتع بثبوت هيكل الملكية بين عدد كبير من المستثمرين تكون أكثر تحفظاً بالقوائم المالية لها، وذلك مقارنة بالشركات التى تتمتع بتركيز هيكل الملكية بين عدد قليل من المستثمرين. (مليجى، ٢٠١٤ ; Song, 2015)

وفى نفس الإتجاه تناولت مجموعة أخرى من الدراسات المحاسبية دراسة وتحليل الدور الحوكمى للمؤسسات المالية لقرارات الإدارة العليا المرتبطة بعملية التقرير المالى للشركات. فعلى سبيل المثال أكدت النتائج الميدانية لدراسة Bushee, 2012 على وجود علاقة إرتباط طردية ومعنوية بين نسبة مساهمة المؤسسات المالية فى هيكل رأس مال الشركة ومستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية لها، ولقد أيدت هذه النتيجة دراسة Ramalingegowda and Yu , 2011، وعلى العكس من ذلك أكدت دراسة Peterson, 2013 على وجود علاقة إرتباط عكسية ومعنوية بين نسبة الملكية المؤسسية فى رأس المال الشركة ومستوى

التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية لها. كما قدمت دراسة مليجي، ٢٠١٤ أدلة ميدانية على وجود علاقة طردية ومعنوية بين نسبة الملكية المؤسسية فى رأس مال الشركة ومستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية لها، بينما لا يوجد تأثير معنوي لكل من نسبة الملكية الإدارية والعائلية وملكية كبار المستثمرين فى رأس مال الشركة على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية لها. وعلى العكس من ذلك أكدت دراسة LaFond and Roy, 2008 على وجود علاقة إرتباط طردية ومعنوية بين مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية ونسبة الملكية الإدارية فى رأس مال الشركة. فى حين أكدت النتائج الميدانية لدراسة Shuto and Takada, 2010 على وجود علاقة إرتباط عكسية بين نسبة الملكية الإدارية فى رأس مال الشركة والتحفظ المحاسبي بالقوائم المالية لها.

(Song, 2015; Lin, et al., 2014; Peterson, 2013; Cullinan, et al., 2012; Wu, 2011; Shuto and Takada, 2010: ٢٠١٤، مليجي)

## ٢/٢- دراسات تناولت العلاقة بين العوامل الإقتصادية للشركات ومستوى التحفظ

### المحاسبي بالقوائم المالية

إهتمت هذه المجموعة من الدراسات بدراسة وتحليل أثر الإختلاف بين الشركات من حيث خصائص هيكل مجلس الإدارة وحجم الأصول وطبيعة الصناعة التى تنتمي إليها على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية. فعلى سبيل المثال قدمت دراسة كساب، ٢٠١١، أدلة ميدانية على وجود علاقة إرتباط طردية بين مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات وكل من نسبة الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين بمجلس الإدارة، بالإضافة إلى وجود علاقة إرتباط عكسية بين حجم الشركة ومستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية لها. كما قدمت دراسة حمدان، ٢٠١٢، دليلاً ميدانياً على أن الشركات صغيرة الحجم هي أكثر تحفظاً في سياساتها المحاسبية من الشركات كبيرة الحجم. وعلى العكس من ذلك أكدت النتائج الميدانية لدراسة النجار، ٢٠١٤، على أن الشركات كبيرة الحجم تتعرض للكثير من الضغوط السياسية لذلك تلجأ لزيادة نطاق الممارسات المتحفظة عند إعداد القوائم المالية بهدف تجنب أو الحد من التكاليف السياسية التي تنشأ نتيجة الإعلان عن أرباح عالية أو قيم كبيرة لأصولها، وأيدت هذه النتيجة دراسة كل من Bushman and Piotroski, 2006 Ahmed and Duellman, 2007. كما أكدت دراسة Ahmed and Duellman ,

2008 على وجود علاقة إرتباط طردية ومعنوية بين التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية وكفاءة وفعالية مجلس إدارة الشركة. وعلى النقيض من ذلك أكدت النتائج الميدانية لمجموعة أخرى من الدراسات المحاسبية، مثل دراسة كل من محسن ٢٠١٣ ؛ والسهلي ٢٠٠٩، إلى عدم وجود أثر جوهري لكل من حجم الشركة وطبيعة الصناعة التي تنتمي إليها على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية لها. كذلك قدمت دراسة مليجي، ٢٠١٤، أدلة ميدانية على أن إزدوجية وظيفة الرئيس التنفيذي وإستقلالية أعضاء مجلس الإدارة لهما تأثيراً معنوياً على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات بينما لا يوجد تأثير لكل من حجم مجلس الإدارة وعدد مرات إجتماعات المجلس على التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات. وفي نفس الإتجاه قدمت دراسة شاهين، ٢٠٠٨، أدلة ميدانية على أن الشركات صغيرة الحجم و التي يتم فيها الفصل بين وظيفة الرئيس التنفيذي ووظيفة رئيس مجلس الإدارة لها تأثير غير معنوى على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية، بينما الشركات الكبيرة لا يوجد تأثير لعملية الفصل بين وظيفة الرئيس التنفيذي ووظيفة رئيس مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية.

(شاهين، ٢٠٠٨؛ محسن ٢٠١٣؛ السهلي ٢٠٠٩؛ النجار، ٢٠١٤؛ مليجي، ٢٠١٤؛ كساب، ٢٠١١؛ حمدان ٢٠١٢)

وفي نفس الإتجاه قدمت دراسة كل من حمدان، ٢٠١٢ ؛ وياسين، ٢٠٠٨، أدلة ميدانية على أن الشركات التي تنتمي إلى قطاع البنوك هي الأكثر تحفظاً في قوائمها المالية وذلك مقارنة بالشركات التي تنتمي إلى قطاعات إقتصادية أخرى. كما أكدت النتائج الميدانية لدراسة Kwon et al, 2006 على أن مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية يختلف بين الشركات تبعاً لطبيعة الصناعة التي تعمل بها، فالشركات التي تعمل بالصناعات عالية التكنولوجيا تتميز بقدر أكبر من التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية لها وذلك مقارنة بالشركات التي تعمل في صناعات منخفضة التكنولوجيا، وأيدت هذه النتيجة دراسة Srivastava and Tse, 2007.

(النجار، ٢٠١٤ حمدان، ٢٠١٢)

### ٣/٢ - دراسات تناولت الآثار الاقتصادية للتحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات

تناولت النظرية الإيجابية في المحاسبة Positive accounting theory تفسيراً لدور التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات كأحد آليات تفعيل حوكمة الشركات والتعاقدات بين الأطراف المهتمة بها، مما يعكس باثاره الإيجابية على مستخدمي تلك القوائم. (Francis. et al., 2013; Watts 2003a; Lafond and Roychowdhury, 2008)

وطبقاً لمنظور النظرية الإيجابية في المحاسبة، يمكن تبويب الدراسات المحاسبية التي تناولت تفسير وتحليل الآثار الاقتصادية للتحفظ المحاسبي بالقوائم المالية إلى مجموعتين من الدراسات. حيث إعتمدت المجموعة الأولى من الدراسات في تفسير وتحليل الآثار الاقتصادية للتحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات على منظور دور المعلومات المحاسبية في تفعيل التعاقدات بين الأطراف المهتمة بها. وطبقاً لهذا المنظور يمثل التحفظ المحاسبي أحد الآليات التي يمكن أن تساعد على الحد من السلوك الانتهازي للإدارة العليا للشركات عند إتخاذ القرارات المرتبطة بعملية التقرير المالي ومن ثم تحسين جودة المعلومات المحاسبية المنشورة وتخفيف مشاكل الوكالة وما يترتب عليها من تكاليف، مما يؤدي إلى تفعيل التعاقدات بين الأطراف المهتمة بالشركة. فعلى سبيل المثال يؤدي إتباع السياسات المتحفظة عند إعداد القوائم المالية إلى خفض مخاطر المعلومات بالأسواق المالية ومن ثم خفض تكلفة التمويل للشركات. وفي هذا الإتجاه قدمت مجموعة من الدراسات أدلة ميدانية على وجود علاقة إرتباط عكسية ومعنوية بين مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات وتكلفة التمويل لها، منها على سبيل المثال دراسة كل من سعد الدين، ٢٠١٤؛ راشد ٢٠١٠؛ أبو خزانة ٢٠١١

Francis. et al., 2013; Chan and Hsu, 2013; Artiach and Clarkson, 2013; Garcia Lara et al., 2011; Lara, et al., 2011; Chan et al., 2009; Salama and Putnam, 2015; Kim, et al. 2013; Garcia Lara, et al., 2011; Artiach and Clarkson, 2014; Chen and Zhu, 2013; Xu, et al., 2012.

Watts، سعد الدين ، ٢٠١٤؛ راشد، ٢٠١٠ ؛ الشرقاوي ، ٢٠١٠ ؛ أبو خزانة (٢٠١١) and Zimmerman ,1986 ;Salama and Putnam ,2015; Xie, 2015; Artiach and Clarkson, 2013; Kim, et al. 2013; Francis. et al., 2013; Lara, et al., 2011; Hu, et al., 2014; Sodan, et al., 2013; Xu, et al., 2012)

بينما إعتمدت المجموعة الثانية من الدراسات في تحليل الأثار الاقتصادية للتحفظ المحاسبى بالقوائم المالية على منظور دور المعلومات المحاسبية المنشورة فى تقييم أسعار أسهم الشركات. حيث تتمثل الوظيفة الرئيسية للمحاسبة فى توفير المعلومات اللازمة لتقييم أسعار الأسهم وإتخاذ القرارات الإستثمارية بكفاءة وفعالية. وفى هذا الإتجاه قدمت دراسة Watts, 2003, تبريراً نظرياً لدور التحفظ المحاسبى فى تحسين جودة القوائم المالية، كما ناقشت دراسة LaFond and Watts, 2008, دور التحفظ بالقوائم المالية فى الحد من حوافز الإدارة العليا لإدارة الأرباح وزيادة التدفقات النقدية المتوقعة للشركة ومن ثم زيادة القيمة السوقية لها. لهذا إتجه بعض الباحثين إلى دراسة وتحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبى وقيمة ثروة الملاك للشركة بصفة عامة وخلال الأزمات المالية العالمية بصفة خاصة، وما إذا كان للتحفظ المحاسبى أثر على أداء أسهم الشركات بسوق الأوراق المالية أم لا؟ فعلى سبيل المثال قدمت دراسة Watts and Zuo, 2012 أدلة ميدانية على أن الشركات التي إتبعت سياسات متحفظة فى التقرير المالي خلال الأزمات المالية العالمية حظيت بإنخفاض ضئيل فى العوائد السوقية للأسهم، كما أكدت النتائج الميدانية لدراسة Kim and Zhang, 2010, على وجود علاقة إرتباط عكسية ومعنوية بين مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية ومخاطر الإنخفاض الحاد فى القيمة السوقية لأسهم الشركات. (George and Gary, 2015; Francis. et al., 2013; Watts and Zuo, 2012 (الجارجى، ٢٠١٤،

كذلك قدمت دراسة النجار، ٢٠١٤، أدلة ميدانية على وجود علاقة إرتباط إيجابية ومعنوية بين التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية والقيمة السوقية لأسهم الشركات. وأيدت هذه النتيجة دراسة كل من سلامة، ٢٠١٢: سعد الدين، ٢٠١٤. وعلى العكس من ذلك قدمت دراسة Ismail and Elbolok, 2011, أدلة ميدانية على وجود علاقة إرتباط عكسية بين التحفظ المحاسبى وأسعار الاسهم.

(سعد الدين، ٢٠١٤؛ النجار، ٢٠١٤؛ سلامة، ٢٠١٢؛ Ismail and Elbolok, 2011) وفى نفس الإتجاه قدمت دراسة Shabihi, et al., 2014 أدلة ميدانية على وجود علاقة إرتباط طردية ومعنوية بين مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية ودقة التنبؤ بالأرباح المستقبلية للشركات. وأيدت هذه النتيجة دراسة Park, S., 2014. كما أكدت النتائج الميدانية

دراسة Xie, et al., 2012 على وجود علاقة إرتباط طردية ومعنوية بين مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية وتعظيم دالة منافع الأغلبية من المساهمين وأيدت دراسة Lara,et al., 2011 نتيجة دراسة Xie, et al., 2012. كذلك قدمت دراسة Francis. et al., 2013 أدلة ميدانية على وجود علاقة إرتباط طردية ومعنوية بين مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية و قيمة ثروة الملاك خلال الأزمات المالية العالمية. (Park, 2014; Shabihi, et al., 2014; Kordlouie, et al., 2014; Francis. et al., 2013; Xie, et al., 2012)

وبناءً على ماسبق، يمكن تلخيص نتائج الدراسات السابقة المرتبطة بمشكلة البحث في أربعة نتائج رئيسية. حيث تتمثل النتيجة الأولى في وجود أدلة ميدانية مختلطة للعلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية وكل من خصائص الهياكل التمويلية والعوامل الإقتصادية للشركات، وربما يرجع السبب في تعارض نتائج تلك الدراسات إلى التباين فيما بينها من حيث النموذج المستخدم في قياس التحفظ المحاسبي بكل منها، بالإضافة إلى إختلاف البيئة الإقتصادية والسياسية والقانونية بالبلدان محل تطبيق كل منها. بينما تتمثل النتيجة الثانية في تركيز الدراسات السابقة على دراسة وتحليل العوامل المؤثرة في مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية على مستوى الشركات، وندرة الدراسات المحاسبية التي تناولت دراسة وتحليل أثر تلك العوامل على مستوى أسواق المنتجات العاملة بها الشركات. وتتمثل النتيجة الثالثة في ندرة الدراسات التي تناولت تحليل الأثار الإقتصادية للتحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات. وأخيراً تتبلور النتيجة الرابعة في تركيز أدبيات المحاسبة المالية المرتبطة بموضوع التحفظ المحاسبي على إتجاهيين منفصلين، حيث تناول الإتجاه الأول منها دراسة وتحليل العوامل المؤثرة في مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية بينما تناول الإتجاه الثاني دراسة وتحليل الأثار الإقتصادية للتحفظ المحاسبي بالقوائم المالية، ومن ثم وجود ندرة بالدراسات التي تناولت ربط الإتجاهين السابقين معاً وإختبارهما ميدانياً بدراسة واحدة.

وإمتداداً لهذا الإتجاه من الدراسات يتناول الباحث في الجزء التالي تطوير إطار لدراسة وتحليل العلاقة بين خصائص البيئة التنافسية بأسواق المنتجات ومستوى التحفظ المحاسبي

بالقوائم المالية والقيمة السوقية للشركات، ثم إشتقاق وصياغة الفروض الخاصة بالإختبار الميداني لتلك العلاقة.

### ٣- الإطار النظري وفروض البحث

يرجع بداية ظهور مصطلح التحفظ المحاسبي إلى القرن الخامس عشر، وعلى الرغم من ذلك لم يستقر حتى الآن حول تعريف متفق عليه لمفهوم التحفظ المحاسبي. حيث تناول بعض الباحثين مفهوم التحفظ المحاسبي من زاوية توقيت الإعتراف المحاسبي، فعل سبيل المثال عرف Basu سنة ١٩٩٧ التحفظ المحاسبي على أنه " التوقيت غير المتماثل لإنعكاس أثر كل من الأخبار السارة وغير السارة في الربح المحاسبي بالقوائم المالية للشركات، من حيث إنعكاس أثر الأخبار غير السارة بصورة أسرع من الأخبار السارة". كما أوضح Watts سنة ٢٠٠٣ أن مفهوم التحفظ المحاسبي يأخذ في الحسبان الإنخفاض المتوقع في الدخل أو الأصول قبل تحققها، ويؤجل الإعتراف بحدوث الزيادة في هذين العنصرين لحين التأكد من تحققها. وعلى الجانب الآخر تناول مجموعة أخرى من الباحثين مفهوم التحفظ المحاسبي من زاوية الأثار المالية المترتبة على أرصدة عناصر القوائم المالية، فمن حيث الأثر المالي على قائمة المركز المالي يمكن تعريف التحفظ المحاسبي على أنه " الإنخفاض المستمر في القيمة الدفترية لحقوق الملكية عن القيمة السوقية لها من فترة مالية إلى أخرى بسبب وجود شهرة غير معلنة للشركة (Beaver and Ryan 2000)" ، أما من حيث الأثر على قائمة الدخل فيمكن تعريف التحفظ المحاسبي على أنه " معيار للمفاضلة بين بدائل السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى خفض الأرباح التراكمية المعترف بها، من خلال تعجيل الإعتراف بالمصروفات، وتأجيل الإعتراف بالإيرادات، ومن ثم التقرير عن القيم الأقل للأصول والإيرادات والقيم الأعلى للإلتزامات والمصروفات بقدر الإمكان Givoly and hayn 2000".

(George and Gary, 2015; Neag and Masca, 2015; Lin, et al., 2014; الشرفاوي ٢٠١٣؛ كساب، Basu, 1997; منصور ٢٠١٤؛ النجار ٢٠١٤؛ العتيبي و خليفة، ٢٠١١؛ سعد الدين ٢٠١٤؛ منصور ٢٠١٤؛ النجار ٢٠١٤؛ العتيبي و خليفة، ٢٠١٢)

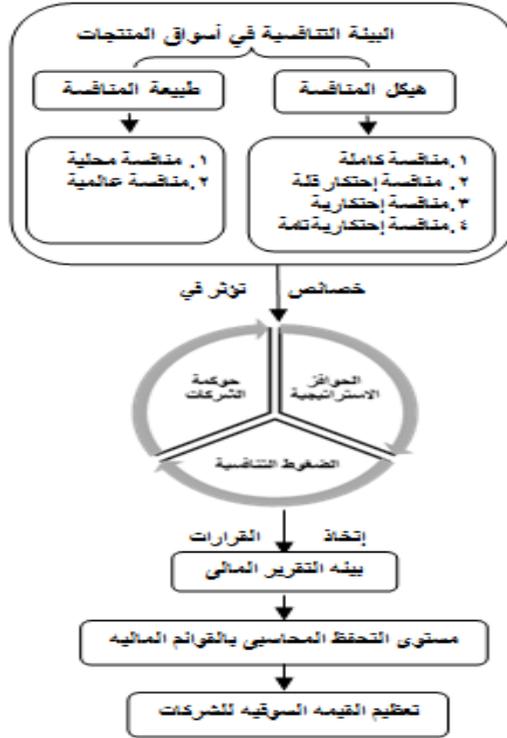
ويتضح مما سبق وجود إتفاق فى جوهر التعريفات السابقة مؤداه أن التحفظ المحاسبي يقصد به " تبني الإدارة العليا وجهة نظر تشاؤمية عند المفاضلة بين البدائل المحاسبية المستخدمة فى الإعتراف المحاسبي، والتي يترتب عليها الأخذ بالقيم الدنيا للأصول والإيرادات وبالقيم العليا للإلتزامات والمصروفات عند إعداد القوائم المالية ". وفى هذا الصدد ميز مجموعة من الباحثين بين نوعين للتحفظ المحاسبي عند إتخاذ القرارات المرتبطة بعملية التقرير المالى للشركات وهما التحفظ المحاسبي المشروط والتحفظ المحاسبي غير المشروط. حيث يقصد بالتحفظ المحاسبي ال مشروط Conditional Conservatism تبني الإدارة العليا مفهوم التحفظ المحاسبي عند إتخاذ القرارات المرتبطة بعملية التقرير المالى بناءً على أحداث إقتصادية معينة، ولهذا يطلق عليه التحفظ المحاسبي اللاحق ex post conservatism. بينما يقصد بالتحفظ المحاسبي غير المشروط Unconditional Conservatism إختيار الإدارة العليا للشركة منذ نشأتها مجموعة من بدائل السياسات المحاسبية، مثل إتباع مدخل التكلفة التاريخية عند الإعتراف بالأصول طويلة الأجل، و التي ينتج عنها تقييم أصول الشركة بأقل من قيمتها السوقية وتقييم الإلتزامات بأكثر من قيمتها وذلك بمعزل عن الأحداث الإقتصادية المحيطة بالشركة، ومن ثم يتصف التحفظ المحاسبي غير المشروط بثلاثة خصائص رئيسية وهى أنه تحفظ مسبق منذ بداية الإعتراف بالأصل أو تسجيل الإلتزام و مستقل عن الأحداث الإقتصادية المحتملة و يساهم فى تمهيد الدخل للشركة.

(Kabir and Laswad, 2014; Ji, 2013; Ball, et al , 2013; Ismail and Elbolok, 2011;

سعد الدين ٢٠١٤؛ أبو الخير ،٢٠٠٨؛ حسين ،٢٠١٥؛ عبد الملك ٢٠١٠؛ الشرقاوي

٢٠١٣

وفى هذا الصدد قدمت أدبيات الإقتصاد ثلاثة رؤا رئيسية لتفسير وتحليل مسببات الطلب على التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات وهي الحوافز الإستراتيجية وحوكمة الشركات والضغوط التنافسية. ويوضح الشكل التالى العلاقة بين التفسيرات الثلاثة السابقة وخصائص البيئة التنافسية بأسواق المنتجات وأثر ذلك على القيمة السوقية للشركات.



شكل رقم (١): العلاقة بين خصائص البيئة التنافسية بأسواق المنتجات

ومستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية وتعظيم القيمة السوقية للشركات : إطار امقترح

يتضح من الشكل السابق رقم (١) وجود خاصيتين للبيئة التنافسية بأسواق المنتجات العاملة بها الشركات وهما هيكل المنافسة وطبيعة المنافسة. حيث يتم تبويب هيكل المنافسة بأسواق المنتجات إلى أربعة أنواع والتي تتدرج تنازلياً، طبقاً لمستوى المنافسة، من أسواق منتجات المنافسة الكاملة والتي تتسم بزيادة حدة المنافسة بين الشركات العاملة بها وأسواق منتجات إحتكارية القلة والتي تتسم بوسطية المنافسة بين الشركات العاملة بها، وأسواق منتجات إحتكارية والتي تصل فيها المنافسة بين الشركات العاملة بها إلى أدنى مستوياتها، بالإضافة إلى أسواق إحتكارية تامة والتي تتميز بسيطرة شركة واحدة فقط على سوق المنتج. بينما يتم تبويب المنافسة بأسواق المنتجات التي تتعامل بها الشركات، طبقاً لطبيعتها، إلى منافسة محلية ومنافسة عالمية. وفي هذا الصدد يتوافر بأدبيات الإقتصاد ثلاثة رؤا لتفسير

## العلاقة بين خصائص البيئة التنافسية بأسواق المنتجات وكل من مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية للشركات العاملة بها والقيمة السوقية لها.

**الرؤية الأولى: الحوافز الإستراتيجية:** - حيث تركز هذه الرؤية فى تفسير وتحليل والتنبؤ بالعلاقة بين خصائص البيئة التنافسية ومستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية، على أن كل من هيكل وطبيعة المنافسة بأسواق المنتجات تمثل أحد المتغيرات الهامة التى تساهم فى صياغة وتنفيذ الخطط الإستراتيجية للشركات. وينتمى لهذه الرؤية مدرستين الأولى تنبأها Porter، سنة ١٩٨٠، والمعروفة بإسم " المدخل المرتكز على السوق -A Market Centered Approach" والذي يعتمد على أن الإدارة العليا تقوم بصياغة إستراتيجية الشركة بالأخذ فى الإعتبار القوى التنافسية بأسواق المنتجات التى تعمل بها، مثل التهديدات من قبل المنافسين الحاليين والمحتملين. أما المدرسة الثانية فقد تنبأها Wernerfelt، سنة ١٩٨٤، والمعروفة بإسم " المنظور المرتكز على الموارد Resource-Based Perspective" والذي يعتمد على أن نقطة البدء عند صياغة إستراتيجية الشركة هى تحليل الموارد التى تمتلكها ثم التركيز على كيفية توظيف هذه الموارد لتحقيق ميزة تنافسية لها. وبصرف النظر عن المدرسة التى تنبأها الإدارة العليا للشركات عند صياغة إستراتيجيتها، فإن الإعتبارات الإستراتيجية للشركة تساهم فى تشكيل العلاقة بين خصائص البيئة التنافسية، كما هى بالشكل رقم (١)، ومستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية لها، ولهذا يمثل التحفظ المحاسبى قيمة إستراتيجية للشركات من خلال إستخدامه كأداة بواسطة الإدارة العليا لمواجهة المنافسين الحاليين والمحتملين بأسواق المنتجات، بهدف تحسين المركز التنافسى كأحد أهداف الخطط الإستراتيجية لها. فعلى سبيل المثال وجود منافسين محتملين للدخول إلى أسواق المنتجات العاملة بها الشركة، ومن ثم إستقطاع جزء من النصيب السوقى لها، سيؤدى إلى تشجيع الإدارة العليا على الإعتراض بالخسائر المحتملة بصورة مبكرة مقارنة بالأرباح المحتملة بهدف توصيل رسائل للمنافسين المحتملين على إنخفاض التدفقات النقدية المستقبلية للشركة ومن ثم الحد من دخول منافسين جدد بأسواق المنتجات التى تتعامل بها، وتحسين أو المحافظة على المركز التنافسى لها. ولهذا سيؤدى إرتفاع حدة المنافسة بأسواق المنتجات التى تنتمى إليها الشركات إلى تشجيع الادارة العليا على توسيع نطاق الممارسات المتحفظة عند إعداد القوائم المالية لها.

**الرؤية الثانية: حوكمة الشركات:** - تركز هذه الرؤية في تفسير وتحليل والتنبؤ بالعلاقة بين خصائص البيئة التنافسية بأسواق المنتجات ومستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية، على اعتبار أن المنافسة يمكن أن تعمل كآلية غير رسمية لتفعيل نظام حوكمة الشركات، وذلك من خلال الحد من قدرة الإدارة العليا لإتخاذ القرارات التي من شأنها أن تتعارض مع دوال منافع الأطراف المهتمة بالشركة. وتعتمد هذه الرؤية على تفسيرين للعلاقة بين خصائص البيئة التنافسية بأسواق المنتجات ومستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية للشركات. حيث يتبلور التفسير الأول في أن ارتفاع حدة المنافسة من الممكن أن يؤدي إلى تخفيض ظاهرة القصور الإدارى *Managerial Slack* ومن ثم تحفيز الإدارة العليا على تحسين كفاءة وفعالية عمليات الشركة وبالتالي تعظيم قيمة الشركة كأحد أهداف حوكمة الشركات. بينما يتبلور التفسير الثانى في أن البيئة التنافسية يمكن أن تمثل آلية خارجية لمراقبة الإدارة العليا للشركات. حيث أن أرباح الشركات العاملة بأسواق المنتجات التنافسية يمكن ملاحظتها وإستخدامها كمؤشر *Benchmark* لتقييم أدائها، مما يوفر حوافز لدى الإدارة العليا على تحسين أرباحها ومن ثم تعظيم قيمة الشركة كأحد أهداف حوكمة الشركات. وبالأخذ فى الإعتبار كلا التفسيرين معا يتضح أن خصائص البيئة التنافسية بأسواق المنتجات تمثل أحد مسببات تحفيز الإدارة العليا للشركة على الإفصاح عن الأخبار الجيدة بصورة أكثر من الأخبار السيئة، ومن ثم خفض الممارسات المتحفظة عند إعداد القوائم المالية لها، وذلك بهدف تحسين مؤشرات الأداء المالى والتشغلي ومن ثم تعظيم القيمة السوقية للشركة. فعلى سبيل المثال قدمت دراسة *Giroud and Mueller, 2011* أدلة ميدانية على أن الشركات التى تعمل بأسواق منتجات غير تنافسية تتميز بإنخفاض كل من عوائد الأسهم طويلة الأجل و القيمة السوقية و الأداء التشغيلى لها ، وذلك مقارنة بالشركات التى تعمل فى أسواق منتجات تنافسية. ولقد أيدت هذه النتيجة دراسة *Arabahmadi and Neysari, 2012*.

**الرؤية الثالثة: الضغوط التنافسية:** - تركز هذه الرؤية فى تفسير وتحليل والتنبؤ بالعلاقة بين خصائص البيئة التنافسية بأسواق المنتجات ومستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية، على أن الادارة العليا للشركات العاملة بأسواق منتجات عالية المنافسة من المحتمل أن تتجه إلى زيادة نطاق التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية لها، بسبب أن هذه الشركات تكون عرضة للضغوط التنافسية بصورة أعلى من الشركات العاملة بأسواق منتجات أقل تنافسية. حيث

يؤدي إرتفاع حدود المنافسة بالصناعات إلى تحمل الشركات بتكاليف سياسية ومخاطر قضائية مرتفعة وذلك مقارنة بالشركات التي تنتمي إلى صناعات أقل تنافسية، مما يدفع الإدارة العليا لهذه الشركات على زيادة الممارسات المتحفظة عند إتخاذ القرارات المرتبطة بعملية التقرير المالي بهدف خفض المخاطر القضائية المحتملة وتجنب التكاليف السياسية أو الحد منها. فعلى سبيل المثال أكدت النتائج الميدانية لدراسة Dhaliwal, et al, 2014 على وجود علاقة إرتباط طردية ومعنوية بين مستوى المنافسة بأسواق المنتجات ومستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية، بالإضافة إلى إرتفاع مستوى التحفظ المحاسبي عند زيادة التهديدات بدخول منافسين جدد للأسواق أو شدة المنافسة بين المنافسين الحاليين. كما أن الشركات العاملة بأسواق منتجات إحتكارية تحقق معدلات مرتفعة من الأرباح وبصورة مستمرة لفترة طويلة من الزمن قبل أن تنخفض أرباحها إلى المستويات الطبيعية لها، ولهذا يتوافر لدى الإدارة العليا للشركات العاملة بهذه الأسواق حوافز للإفصاح عن الأخبار السيئة والإمتناع عن الإفصاح عن الأخبار الجيدة لها، وذلك بهدف الحد من الضغوط التنافسية للمنافسين المحتملين أو توصيل معلومات إستراتيجية إنتقائية إلى المنافسين الحاليين للأسواق التي تعمل بها.

(Haw, et al., 2015; Dhaliwal, et al, 2014; Li, 2013; Wang, 2013; Arabahmadi and Neysari , 2012; Folsom; 2009)

ومما هو جدير بالذكر أن الرؤا الثلاث السابقة ليست منفصلة عن بعضها البعض وإنما هي بمثابة رؤا تكاملية لتفسير العلاقة بين خصائص البيئة التنافسية بأسواق المنتجات ومستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية والقيمة السوقية للشركات. فعلى سبيل المثال زيادة حدة المنافسة بأسواق المنتجات يوفر حوافز لدى الإدارة العليا للشركة على زيادة نطاق التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية لمواجهة المنافسين الحاليين والمحتملين بأسواق المنتجات التي تعمل بها ومن ثم تحقيق ميزة تنافسية كأحد الأهداف الاستراتيجية لها من ناحية، وتجنب التكاليف السياسية والمخاطر القضائية المحتملة والناجمة عن الضغوط التنافسية لها من ناحية أخرى، مما يؤدي إلى تعظيم قيمة الشركة كأحد أهداف حوكمة الشركات.

وبناءً على ما سبق يمكن القول بأن مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات بمثابة دالة في خصائص البيئة التنافسية بأسواق المنتجات العاملة بها، ولهذا يمكن التنبؤ بوجود

علاقة إرتباط بين مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات وكل من هيكل وطبيعة المنافسة بأسواق المنتجات، ومن ثم يمكن صياغة الفرضين الأول والثاني للبحث كمايلي:-  
الفرض الأول

" لا توجد علاقة إرتباط معنوية بين مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات ومستوى المنافسة بأسواق المنتجات التي تنتمي إليها."

الفرض الثاني

"لا توجد فروق معنوية فى مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات حسب طبيعة المنافسة بالأسواق العاملة بها."

ومن ناحية أخرى يؤدي إنتشار ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المهتمة بالشركات إلى العديد من الآثار السلبية مثل إرتفاع تكلفة التمويل وخفض القيمة السوقية للشركات، وفي هذا الصدد يمكن أن يساعد التحفظ المحاسبي على الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات والآثار السلبية لها. فعلى الرغم من أن زيادة مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية يؤدي إلى خفض صافي أصول الشركة، فإن زيادة التحفظ المحاسبي يمكن أن يكافأ rewarded بواسطة المتعاملين بالأسواق المالية. حيث يستخدم المتعاملين بالأسواق المالية، عند إتخاذ القرارات الإستثمارية والتمويلية، معدلات خصم إضافية للشركات التي لاتنصح عن أيه معلومات، إيجابية كانت أو سلبية، وذلك مقارنة بالشركات التي تفصح عن أيه أخبار سواء إيجابية أو سلبية. ومن ثم فإن الشركات التي تتجه إلى زيادة مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية ومن ثم الإفصاح عن الأخبار السيئة بصورة أسرع من الأخبار الجيدة سوف تتجنب معدلات الخصم الإضافية المفروضة بواسطة المتعاملين بالأسواق المالية وذلك مقارنة بالشركات الأخرى العاملة معها بنفس سوق المنتج. ولهذا قدمت مجموعة من الدراسات أدلة ميدانية على وجود علاقة إرتباط عكسية ومعنوية بين التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية وتكاليف التمويل للشركات منها على سبيل المثال دراسة كل من Artiach and Clarkson, 2013 ; Chan and Hsu, 2013; Chen and Zhu; 2013; Xu et al., 2012; Garcia, et al., 2011; Chan et al., 2009. كما أكدت مجموعة أخرى من الدراسات الميدانية على وجود علاقة إرتباط طردية ومعنوية بين التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية وأداء أسهم الشركات خلال فترات الأزمات المالية العالمية،

بالإضافة إلى أن التحفظ المحاسبي يعزز من القيمة السوقية للشركة, Watts and Zuo, 2012  
(Zhong,2016; Chen and Zhu; 2013; Watts and Zuo,2012; Folsom; 2009; Chan et al.,2009)

ولكن قد يؤدي زيادة نطاق التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية إلى خفض توقعات المتعاملين بالأسواق المالية تجاه التدفقات النقدية المستقبلية للشركة، وذلك بصورة أعلى من منافع انخفاض الضغوط المحتملة للمنافسين لها بأسواق المنتجات، بمعنى أن تكلفة الإفصاح عن الأخبار السيئة للشركات التي تعمل بأسواق منتجات تنافسية تكون أعلى من المنافع المتوقعة منها. ولهذا فإن إتخاذ الإدارة العليا للقرار الخاص بتحديد مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية يتوقف على تحليل العلاقة التبادلية trade-off بين تكاليف التوسع في مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية والمتمثلة في انخفاض توقعات المتعاملين بالأسواق المالية بشأن التدفقات النقدية للشركة ومن ثم التأثير السلبي على القيمة السوقية لها، ومنافع خفض مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية والمتمثلة في الحد من دخول منافسين جدد ومن ثم الحفاظ على النصيب السوقي للشركة.

وبناءً على ما سبق يمكن التنبؤ بوجود علاقة ارتباط بين القيمة السوقية للشركات ومستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية لها، ومن ثم يمكن صياغة الفرض الثالث للبحث كما يلي:

### الفرض الثالث

" لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية والقيمة السوقية للشركات".

## ٤ - الدراسة الميدانية

يتناول هذا الجزء تصميم الدراسة الميدانية للبحث، من حيث تحديد عينة ومتغيرات ونموذج البحث والأدوات المستخدمة لجمع وتحليل بيانات الدراسة الميدانية، وكذلك الأساليب الإحصائية المستخدمة في تنفيذ الإختبارات الميدانية لفروض البحث، وأخيراً عرض وتحليل نتائج البحث.

## ١/٤ - عينة البحث والفترة الزمنية محل الدراسة

تتمثل عينة البحث فى الشركات غير المالية المدرجة بسوق الأسهم السعودى، خلال السنوات المالية من سنة ٢٠١١ إلى سنة ٢٠١٥، والتي تم إختيارها طبقاً للإعتبارات التالية:-

١. إستمرارية إدراج الشركة بسوق الأسهم السعودى خلال الفترة الزمنية محل الدراسة.
  ٢. إستبعاد أسواق المنتجات التى يعمل بها عدد قليل من الشركات وذلك لتوفير شروط الأساليب الإحصائية المستخدمة فى تحقيق إختبارات فروض البحث<sup>١</sup>.
- ويوضح الجدول التالى العدد الكلى لشركات العينة مبوبه طبقاً لنوع أسواق المنتجات التى تنتمى إليها وطبيعة الأسواق العاملة بها خلال الفترة الزمنية محل الدراسة.

<sup>١</sup> - منها على سبيل المثال أن لا يقل عدد المشاهدات عن ثلاثون مشاهدته (سليمان ، ٢٠١٤)

جدول رقم (١): يوضح عدد شركات العينة والتوزيع النسبي لها طبقاً لنوع أسواق المنتجات التي تنتمي إليها وطبيعة الأسواق العاملة بها خلال الفترة الزمنية محل الدراسة.

بيان		أسواق المنتجات	١	الاسمنت	الاتصالات والنقل	الت ووير العقارى	التشييد والبناء	الإستثمار الصناعى	الصناعات الغذائية	الاستثمارات المتعددة	الاجمالى
تبويب الشركات طبقاً لنوع أسواق المنتجات	العدد	١٤	٩	٨	٧	٩	١١	١١	١١	٨	٧٧
	النسبة المئوية	١٨%	١٢%	١٠%	٩%	١٢%	١٤%	١٤%	١٤%	١٠%	١٠٠%
تبويب الشركات طبقاً لطبيعة الأسواق العاملة بها	العدد	١	٣	٨	٧	٢	٠	٠	٠	٥	٣١
	النسبة المئوية	٧%	٣٣%	١٠٠%	١٠٠%	٢٢%	٠%	٠%	٤٥%	٦٣%	٤٠%
٢. الأسواق الخارجية فقط	العدد	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	النسبة المئوية	٠%	٠%	٠%	٠%	٠%	٠%	٠%	٠%	٠%	٠%
٣. الأسواق المحلية والخارجية معاً	العدد	١	٦	٠	٠	٧	١١	٦	٣	٤٦	
	النسبة المئوية	٩٣%	٦٧%	٠%	٠%	٧٨%	١٠٠%	٥٥%	٣٨%	٦٠%	
الاجمالى	العدد	١٤	٩	٨	٧	٩	١١	١١	١١	٨	٧٧
	النسبة المئوية	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%

يتضح من الجدول السابق رقم (١) أن إجمالى عدد شركات العينة (٧٧) شركة، ومن ثم يبلغ إجمالى عدد المشاهدات خلال الفترة الزمنية محل الدراسة الميدانية (٣٨٥) مشاهدة (٧٧ شركة × ٥ سنوات مالية). كما يتضح من الجدول أن شركات العينة موزعة طبقاً لنوع أسواق المنتجات التي تنتمي إليها إلى ثماني أسواق، حيث أخذ سوق منتجات البتروكيماويات المرتبة الأولى بنسبة (١٨ %)، وكل من سوق منتجات الإستثمار الصناعى والصناعات الغذائية المرتبة الثانية بنسبة (١٤ %) لكل منهم، وفى المرتبة الثالثة يأتى سوق كل من

الأسمنت و منتجات التشيد والبناء بنسبة ( ١٢ %) لكل منهم ، ثم يأتى فى المرتبة الرابعة كل من سوق منتجات الإتصالات والنقل وسوق الإستثمارات المتعددة بنسبة ( ١٠ %) لكل منهم، وفى المرتبة الأخيرة يأتى سوق منتجات التطوير العقارى بنسبة ( ٩ %) . كذلك يتضح من الجدول السابق رقم (١) أن أسواق شركات العينة تتمركز فى الأسواق المحلية فقط أو الأسواق المحلية والأسواق الخارجية معاً بنسبة ( ٤٠ %) ، ( ٦٠ %) على التوالى.

#### ٢/٤ - أسلوب جمع بيانات الدراسة الميدانية

إعتمد الباحث فى جمع بيانات الدراسة الميدانية، لتنفيذ الإختبارات الإحصائية لفروض البحث، على التقارير المالية السنوية لشركات العينة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة بالإضافة إلى البيانات المتوفرة على الموقع الإلكتروني للسوق المالية السعودية "تداول".

#### ٣/٤ - الأساليب الإحصائية المستخدمة فى الدراسة الميدانية

إعتمد الباحث على كل من نموذج الإنحدار المتعدد وإسلوب تحليل التباين فى إتجاه واحد One- way ANOVA ومقياس إرتباط بيرسون Pearson Correlation والإحصاء الوصفى Descriptive Statistics لتنفيذ الإختبارات الإحصائية والتحقق من قبول أو رفض فروض البحث.

#### ٤/٤ - تصميم وتنفيذ الدراسة الميدانية

تهدف فروض البحث إلى توفير أدلة ميدانية للعلاقة بين خصائص البيئة التنافسية ومستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية وأثر تلك العلاقة، إن وجدت، على القيمة السوقية للشركة، وذلك من خلال دراسة وتحليل العلاقة الميدانية بين مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية وبعدين للبيئة التنافسية. حيث يتعلق البعد الأول بهيكل المنافسة بأسواق المنتجات التى تنتمي إليها الشركات بينما يتعلق البعد الثانى بطبيعة المنافسة بالأسواق العاملة بها الشركات، كما بالشكل السابق رقم (١). ولهذا تم تصميم وتنفيذ الدراسة الميدانية على ثلاثة مراحل رئيسية، حيث تضمنت المرحلة الأولى قياس مستوى المنافسة بأسواق المنتجات الواردة بالجدول السابق رقم (١)، ثم عرض نموذج البحث بالمرحلة الثانية، بينما تناولت المرحلة الثالثة تصميم وعرض وتحليل نتائج الإختبارات الإحصائية لفروض البحث.

#### ٤/٤-١ - قياس مستوى المنافسة بأسواق المنتجات محل الدراسة الميدانية

يتطلب الإختبار الميدانى للعلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية ومستوى المنافسة بأسواق المنتجات التى تنتمى إليها كل شركة من شركات العينة، ضرورة توفير مؤشر أو مقياس لتبويب أسواق المنتجات الثمانية، الواردة بالجدول السابق رقم (١)، حسب مستوى المنافسة بكل منها وذلك باستخدام مايسمى بنسبة التركيز Concentration ratio. حيث يمكن تعريف نسبة التركيز على أنها " النسبة التى تشير إلى حجم الشركة بالنسبة إلى السوق ككل"، أو بمعنى آخر هى " مقياس للحصة السوقية التى يتم السيطرة عليها بواسطة مجموعة من الشركات على سوق معين". وتتراوح نسبة التركيز ما بين صفر إلى ١٠٠%، بحيث أن إرتفاع هذه النسبة يشير إلى أن سوق المنتج يتم السيطرة عليه من قبل مجموعة صغيرة من الشركات الكبرى ومن ثم إنخفاض حدة المنافسة بين الشركات العاملة به، بينما يشير إنخفاض نسبة التركيز بسوق المنتج إلى عدم إستحواذ شركات محددة على حصة سوقية جوهرية منه ومن ثم إرتفاع المنافسة بين الشركات العاملة بهذا السوق. ويتوافر بأدبيات الإقتصاد العديد من المداخل لحساب نسبة التركيز والتى من بينها مايعرف بمؤشر Herfindahl-Hirschman Index (HHI)، والذي تم إستخدامه بواسطة بعض الباحثين فى الدراسات المحاسبية.

(المطير، ٢٠١٦؛ Ali, 2014; Folsom; 2009; Vany and Kim, 2003;

وإعتمد الباحث على مؤشر HHI لقياس مستوى المنافسة بأسواق المنتجات التى تنتمى إليها كل شركة من شركات العينة، حيث تم حساب قيمة مؤشر HHI بإستخدام المعادلة التالية (Rhoades,1993):-

$$HHI = \sum_{i=1}^n (MS_{ij})^2 \quad i = 1, 2, \dots, n \quad (1)$$

حيث :-

**HHI**: يعبر عن مستوى المنافسة بسوق المنتج.

**MS<sub>ij</sub>**: يعبر عن النصيب السوقي للشركة "i" بسوق المنتج "j"، حيث تم حساب النصيب السوقي للشركة كمايلي: -

صافي مبيعات الشركة "i" في نهاية الفترة المالية / إجمالي مبيعات سوق المنتج "j" الذي تنتمي اليه الشركة "i" في نهاية الفترة المالية.

**n**: عدد الشركات العاملة بسوق المنتج "j".

وبناءً على حساب قيمة مؤشر HHI يتم تبويب هيكل المنافسة بأسواق المنتجات

إلى أربعة مستويات كمايلي: -

١. إذا كانت قيمة مؤشر HHI أقل من ١% فإن ذلك يشير إلى تمتع سوق المنتج بزيادة حدة المنافسة بين الشركات العاملة به أو ما يطلق عليه أسواق المنافسة التامة. وهي أسواق المنتجات التي تتوافر بها أربعة خصائص رئيسية وهي وجود عدد كبير من المنتجين بالسوق وتجانس Homogeneous السلع المنتجة تجانساً تاماً، والمعرفة التامة بأحوال السوق من قبل المتعاملين به، بالإضافة إلى حرية الدخول إلى والخروج من السوق.

٢. إذا كانت قيمة مؤشر HHI تتراوح من ١% إلى أقل من ١٠% فإن ذلك يشير إلى وجود شركة واحدة فقط تستحوذ على جميع مخرجات سوق المنتج، ومن ثم تكون حالة هذا السوق عكسية لأسواق المنافسة الكاملة السابق الإشارة إليها. أو ما يطلق عليه أسواق إحتكارية تامة.

٣. إذا كانت قيمة مؤشر HHI تتراوح من ١٠% إلى أقل من ١٨% فإن ذلك يشير إلى أن سوق المنتج الذي تنتمي إليه الشركة يتمتع بمستوى متوسط من المنافسة بين الشركات العاملة به أو ما يطلق أسواق إحتكار القلة.

٤. إذا كانت قيمة مؤشر HHI أكبر من ١٨% فإن ذلك يشير إلى إحتكار سوق المنتج من قبل مجموعة قليلة من الشركات ومن ثم تصل المنافسة به إلى أدنى مستوياتها، ولهذا يطلق عليها أسواق إحتكارية.

ويعرض الجدول التالي ملخص نتائج الإحصاء الوصفية لقيمة مؤشر HHI، على مستوى كل سوق من أسواق المنتجات الثمانية الواردة بالجدول السابق رقم "١"، خلال الفترة الزمنية محل الدراسة.

جدول رقم (٢): نتائج الإحصاء الوصفية لمؤشر HHI وتقييم مستوى المنافسة بأسواق المنتجات التى تنتمي إليها شركات العينة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة

نوع المنافسة بأسواق المنتجات	قيمة مؤشر HHI على مستوى أسواق المنتجات خلال الفترة الزمنية محل الدراسة			بيان أسواق المنتجات
	القيمة المتوسطة	الحد الأقصى	الحد الأدنى	
منافسة إحتكارية	.٤١٦	.٤٣٠	.٣٩٠	البتروكيماويات
منافسة إحتكار القلة	.١٣٨	.١٤٠	.١٣٠	الاسمنت
منافسة إحتكارية	.٤٦٠	.٤٩٠	.٤٣٠	الاتصالات والنقل
منافسة إحتكارية	.٨٤٤	.٩١٠	.٧٥٠	التطوير العقارى
منافسة إحتكار القلة	.١٦٨	.١٨٠	.١٦٠	الاستثمار الصناعى
منافسة إحتكار القلة	.١٥٤	.١٩٠	.١٢٠	التشييد والبناء
منافسة إحتكارية	.٤٧٨	.٥٢٠	.٤٤٠	الصناعات الغذائية
منافسة إحتكارية	.٢٦٨	.٣١٠	.٢٥٠	الاستثمار المتعدد

يتضح من الجدول السابق رقم (٢) أن أسواق المنتجات الثمانية يمكن تبويبها إلى مجموعتين من الأسواق طبقاً لمستوى المنافسة فى كل منهم. المجموعة الأولى: أسواق منتجات إحتكارية: والتي تتضمن خمسة أسواق وهي البتروكيماويات والاتصالات والنقل والتطوير العقارى والصناعات الغذائية والإستثمار المتعدد، حيث بلغت القيمة المتوسطة لمؤشر HHI لكل منهم (٠.٤١٦)، (٠.٤٦٠)، (٠.٨٤٤)، (٠.٤٧٨)، (٠.٢٦٨) على التوالى،

ومن ثم تكون المنافسة بين الشركات العاملة بأى من هذه الأسواق عند حدها الأدنى. والمجموعة الثانية: أسواق منتجات إحتكار القلة، والتي تتضمن ثلاثة أسواق وهي الأسمت والاستثمار الصناعى والتشييد والبناء حيث بلغت القيمة المتوسطة لمؤشر HHI لكل منهم (٠.١٣٨)، (٠.١٦٨)، (٠.١٥٤) على التوالي، ومن ثم فإن الشركات التى تنتمى إلى أى من هذه الأسواق تعمل فى بيئة متوسطة المنافسة.

#### ٢/٤/٤ - نموذج البحث

تتضمن أدبيات المحاسبة المالية العديد من النماذج لقياس مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات، والتي يمكن تبويبها، حسب مصدر قياس التحفظ المحاسبي، إلى مجموعتين من النماذج. **المجموعة الأولى:** وتتضمن نماذج قياس التحفظ المحاسبي المعتمدة على مقاييس مستمدة من قائمة المركز المالى. وترجع جذور هذا الإتجاه إلى الباحثان Feltham and Ohlson، حيث قدم الباحثان، سنة ١٩٩٥، نموذجاً لقياس التحفظ المحاسبي يؤسس على العلاقة بين القيمة الدفترية لحقوق الملكية للشركة والقيمة السوقية لها، وإنتهى الباحثان إلى أن نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية MTB ratio، بمثابة مقياس للأثر المتجمع للتحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات. ومن ثم عندما تنخفض القيمة الدفترية عن القيمة السوقية لحقوق الملكية، أى أن مقياس القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية يكون أكبر من الواحد الصحيح، فإن ذلك يشير إلى وجود تحفظ بالقوائم المالية للشركة. وفى نفس الإتجاه قدمت دراسة Beaver and Ryan, 2000 مقياساً آخر للتحفظ المحاسبي يعتمد أيضاً على العلاقة بين القيمة السوقية لحقوق الملكية والقيمة الدفترية لها وهو نسبة القيمة الدفترية لحقوق الملكية للشركة إلى القيمة السوقية لها BTM ratio. بحيث يتم تحليل الإنحراف أو الإختلاف فى قيمة نسبة BTM ratio المحسوبة للشركة عن القيمة القياسية لها، وهي الواحد الصحيح، إلى شقين أحدهما بمثابة إنحراف دائم والأخر مؤقت. وينتج الشق الدائم للإنحراف من التحيز Bias فى الإعتراف المحاسبي والذي قد يكون تحيز متحفظ أو تحيز غير متحفظ، حيث أن إتباع الشركة للسياسات المحاسبية المتحفظة عند إعداد القوائم المالية يؤدي إلى جعل نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لحقوق الملكية BTM ratio أقل من الواحد الصحيح بشكل دائم، بينما إتباع الشركة للسياسات المحاسبية غير المتحفظة عند إعداد القوائم المالية يؤدي إلى جعل نسبة القيمة

الدفترية إلى القيمة السوقية لحقوق الملكية  $BTM$  ratio أكبر من الواحد الصحيح بشكل دائم. وسوف يعتمد الباحث على استخدام نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية للشركة  $MTB$  ratio في قياس التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية على مستوى كل شركة من شركات العينة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة.

**أما المجموعة الثانية:** فتتضمن نماذج قياس التحفظ المحاسبي المعتمدة على مقاييس مستمدة من قائمة الدخل<sup>٢</sup>، و يعتبر Basu من الرواد الأوائل في هذا الإتجاه ، حيث قدم Basu، سنة ١٩٩٧، نموذجاً لقياس مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات يعتمد على سرعة إستجابة الربح المحاسبي للأخبار غير السارة مقارنة بالأخبار السارة . حيث إتمدت فكرة النموذج على صياغة معادلة إنحدار للعلاقة بين المتغير التابع، وهو نسبة صافي الربح المحاسبي إلى القيمة السوقية لحقوق الملكية في بداية الفترة، والعوائد السوقية للأسهم كمتغير مستقل، بالإضافة إلى الإعتماد على إشارة العوائد السوقية للأسهم كبديل surrogate لقياس تأثير الأخبار السارة أو غير السارة على أسعار الأسهم، حيث تعتبر العوائد السوقية الموجبة للأسهم كبديل للأخبار السارة والعوائد السوقية السالبة لها كبديل للأخبار غير السارة. ويفترض النموذج أنه في ظل السوق الكفاء فان أسعار الأسهم تعكس كافة المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية المتوافرة لدى المتعاملين بالأسواق المالية، ومن ثم سوف تنعكس الأخبار السارة وغير السارة في صورة تغيرات موجبة وسالبة في أسعار الأسهم، لتصبح الإشارات الموجبة والسالبة للعوائد السوقية للأسهم بمثابة مؤشر للإفصاح عن الأخبار السارة وغير السارة على التوالي. ولهذا إتمد نموذج Basu، سنة ١٩٩٧، على إختبار سرعة إستجابة ربحية السهم كمتغير تابع لعوائد الأسهم السوقية كمتغير مستقل من خلال فرضية أن سرعة إنعكاس الأخبار غير السارة على الأرباح المحاسبية يكون أسرع من سرعة إنعكاس الأخبار السارة. ثم قام كل من Khan and Watts، سنة ٢٠٠٩، بتطوير نموذج Basu وذلك بإضافة بعض خصائص الشركات مثل الحجم، والرافعة المالية بهدف قياس مستوى التحفظ المحاسبي على مستوى كل مشاهدة من

٢- تضمنت أدبيات المحاسبة المالية العديد من النماذج الأخرى المبينة على قائمة الدخل وهي نماذج التحفظ المبينة على الأرباح المحاسبية و نماذج التحفظ المبينة على الإستحقاق المحاسبي و نماذج التحفظ المبينة على العلاقة بين التدفقات النقدية و الإستحقاق المحاسبي (Zhong;2016)

مشاهدات الدراسة كسلسلة زمنية طويلة (الشركة / سنة) أو ما يطلق عليه نموذج "مستوى التحفظ C-score". (Zhong;2016، سعد الدين ، ٢٠١٤، راشد، ٢٠١٠)

وسوف يعتمد الباحث على نموذج Basu ، سنة ١٩٩٧، لقياس مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية على مستوى كل سوق من أسواق المنتجات الثمانية الواردة بالجدول السابق رقم (١) ، و يرجع السبب في تفضيل نموذج Basu إلى اعتماد معظم الدراسات السابقة والتي تناولت قياس التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات في بيئة الأعمال السعودية على نماذج أخرى بخلاف نموذج Basu، ومن ثم اعتماد الباحث على نموذج Basu سيساعد على مقارنة نتائج البحث بنتائج الدراسات السابقة فيما يتعلق بمستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات العاملة في بيئة الأعمال السعودية. بالإضافة إلى شيوع استخدام نموذج Basu في دراسات التحفظ المحاسبي.

ومن ثم يمكن صياغة نموذج البحث لقياس التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية، على مستوى كل سوق من أسواق المنتجات الثمانية الواردة بالجدول السابق رقم (١)، (Basu,1997) كما يلي: -

$$X_{it} / P_{it} = \beta_0 + \beta_1 DV_{it} + \beta_2 R_{it} + \beta_3 R_{it} \times DV_{it} + \tau_{it} \quad (٢)$$

حيث:

**Xit**: يعبر عن نصيب السهم في صافي الربح قبل البنود غير العادية للشركة "i" في

نهاية السنة المالية "t"

**Pit**:

يعبر عن سعر الإفتتاح لسهم الشركة "i" في بداية السنة المالية "t"

**DVit**:

يعبر عن متغير صوري ثنائي القيمة بحيث يكون مساويا "١" إذا كان العائد

السوقي لسهم الشركة "i" في نهاية السنة المالية "t" سالب، ومساويا "صفر"

بخلاف ذلك.

**Rit**:

يعبر عن العائد السوقي لسهم الشركة "i" في نهاية السنة المالية "t". والذي تم

حسابه وفقا للمعادلة التالية:

(سعر الإقفال لسهم الشركة في نهاية السنة - سعر الإفتتاح لسهم الشركة في

بداية السنة) / سعر الإفتتاح لسهم الشركة في بداية السنة.

**β0**

تمثل المقدار الثابت لنموذج الإنحدار.

**β1:β3** تمثل معاملات إنحدار النموذج

ويقاس معامل الإنحدار " $\beta_2$ " مدى حساسية الأرباح المحاسبية للعوائد السوقية الإيجابية للأسهم، بينما يقاس حاصل جمع معاملي الإنحدار " $\beta_2 + \beta_3$ " مدى حساسية الأرباح المحاسبية للعوائد السوقية السلبية للأسهم. ومن ثم في ظل إتباع الإدارة العليا للشركة مفهوم التحفظ المحاسبي عند إتخاذ القرارات المرتبطة بعملية التقرير المالي، ستكون الأرباح المحاسبية بالقوائم المالية للشركة متضمنة الأخبار غير السارة بصورة أسرع من الأخبار السارة، ومن ثم تكون قيمة معامل الإنحدار " $\beta_3$ " موجبة. بينما إذا كانت القوائم المالية للشركة غير متحفظة ستكون الأرباح المحاسبية لها متضمنة الأخبار السارة بصورة أسرع من الأخبار غير السارة، وبالتالي تكون قيمة معامل الإنحدار " $\beta_3$ " سالبة. ومن ثم تستخدم قيمة معامل الإنحدار " $\beta_3$ " كبديل surrogate للتحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات على مستوى كل سوق من أسواق المنتجات محل الدراسة الميدانية، بالإضافة إلى إمكانية قياس مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية على مستوى كل سوق من أسواق المنتجات محل الدراسة الميدانية، بمعلومية قيمة معاملي الإنحدار " $\beta_2$  ،  $\beta_3$ " وذلك وفقاً للمعادلة التالية (سعد الدين، ٢٠١٤):-

$$CA = (\beta_2 + \beta_3) / \beta_2 \quad (3)$$

فكلما كانت قيمة "CA" أكبر من الواحد الصحيح كلما دل ذلك على زيادة مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات.

**٤/٤ -٣ الاختبارات الإحصائية وتحليل نتائج فروض البحث**

يتناول هذا الجزء تصميم وتنفيذ وعرض وتحليل نتائج الاختبارات الإحصائية لفروض البحث، وذلك بالبدأ في قياس مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية على مستوى كل سوق من أسواق المنتجات الثمانية الواردة بالجدول السابق رقم (١)، بالإضافة إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية على مستوى شركات العينة، كل على حده، ثم يلي ذلك تنفيذ وعرض و تحليل نتائج الاختبارات الميدانية لفروض البحث.

ويعرض الجدول التالي ملخص النتائج الإحصائية لقياس مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية على مستوى كل سوق من أسواق المنتجات الثمانية خلال الفترة الزمنية محل الدراسة وفقاً لنماذج البحث، الواردة بالمعادلة رقم (٢) والمعادلة رقم (٣).

جدول رقم (٣): ملخص نتائج تطبيق نموذج Basu لقياس التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية على مستوى أسواق المنتجات خلال الفترة الزمنية محل الدراسة الميدانية.

مستوى التحفظ المحاسبي	معامل الإنحدار $\beta 3$		قيمة معامل التحديد $R^2$	قيمة معامل الارتباط $R$	معنوية نموذج قياس التحفظ المحاسبي	بيان أسواق المنتجات
	مستوى المعنوية	القيمة المقدرة				
.٩٤	.٩٢٩	-.٠٠٤	.٧٠٧	.٨٤١	.٠٠٠	البتروكيماويات
١.٥٤	.٧٣٠	.٤٢٠	.٤٢٤	.٦٥١	.٠٠٠	الاسمنت
١.١٥	.٠١٥	.١٣٦	.٦٢٤	.٧٩٠	.٠٠٠	الاتصالات و النقل
.٨٩٤	.٩٧٩	.٠٠٢	.٣١٥	.٥٦١	.٠٠٠	التطوير العقاري
.٧٣٠	.٧٦١	-.٠٢٥	.٧٣٨	.٨٥٩	.٠٠٠	الاستثمار الصناعي
٣.٣٦٥	.٧١٢	.٠٩٧	.٣٥٧	.٥٩٧	.٠٠٠	التشييد والبناء
٥.١	.٨٢٣	.٠٠٨	.٤٥٦	.٦٧٥	.٠٠٠	الصناعات الغذائية
٢.٢٣-	.٠٢١	-.٠٤٢	.٦٣٥	.٧٩٧	.٠٠٠	الاستثمار المتعدد
١.٢٥	.٠٠٠	.٠٠٢	.٤٧٠	.٦٨٦	.٠٠٠	أسواق العينة ككل

ويتضح من تحليل النتائج الإحصائية الواردة بالجدول السابق رقم (٣) مايلي: -

١. معنوية (٠.٠٠٠) نموذج قياس التحفظ المحاسبي على مستوى أسواق المنتجات الثمانية للعينه ككل وذلك بمستوى ثقة ٩٥%، وهذا ما تؤكد قيمة معامل التحديد R-square والتي تشير إلى أن نسبة ٤٧% من التغير في المتغير التابع، ربحية السهم، ترجع إلى التغير في العائد السوقي للسهم كمتغير مستقل للنموذج وذلك على مستوى أسواق المنتجات الثمانية، وكذلك ارتفاع قيمة معامل الارتباط ٦٨.٦% بين المتغير التابع، ربحية السهم، والعائد السوقي للسهم كمتغير مستقل للنموذج، وذلك على مستوى أسواق المنتجات الثمانية. هذا بالإضافة إلى معنوية (٠.٠٠٠) نموذج قياس التحفظ المحاسبي على مستوى كل سوق من أسواق المنتجات الثمانية، كل على حده، خلال الفترة الزمنية محل الدراسة وذلك بمستوى ثقة ٩٥%.

٢. بلغت قيمة التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية، على مستوى أسواق المنتجات ككل (١.٢٥)، وهي أعلى من الواحد الصحيح، مما يوفر دليلاً ميدانياً على إرتفاع مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات على مستوى أسواق منتجات العينة ككل.

٣. توفر إشارة معامل الإنحدار  $\beta_3$  الموجبة دليلاً ميدانياً على إرتفاع مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات العاملة بكل من أسواق منتجات الأسمنت، والإتصالات والنقل والتطوير العقاري والتشييد والبناء والصناعات الغذائية. كما بلغت قيمة معنوية معامل الإنحدار  $\beta_3$  لكل من أسواق منتجات الأسمنت والتطوير العقاري والتشييد والبناء والصناعات الغذائية (٠.٧٣٠)، (٠.٩٧٩)، (٠.٧١٢)، (٠.٨٢٣) على التوالي، مما يؤكد على عدم معنوية التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات العاملة بهذه الأسواق، بينما بلغت قيمة معنوية معامل الإنحدار  $B_3$  في سوق الإتصالات والنقل (٠.١٥) مما يؤكد على معنوية التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات العاملة به. كذلك توفر إشارة معامل الإنحدار  $\beta_3$  السالبة دليلاً ميدانياً على إنخفاض مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات العاملة بكل من أسواق منتجات الإستثمار الصناعي والإستثمار المتعدد والبتروكيهيمويات. كما بلغت قيمة معنوية معامل الإنحدار  $\beta_3$  للشركات العاملة بكل من أسواق منتجات الإستثمار الصناعي والبتروكيهيمويات (٠.٧٦١)، (٠.٩٢٩) على التوالي، مما يشير إلى عدم معنوية التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات العاملة بكل منهم. كذلك بلغت قيمة معنوية معامل الإنحدار  $\beta_3$  للشركات العاملة بسوق الإستثمار المتعدد (٠.٠٢١) مما يشير إلى معنوية التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات العاملة به.

وتوفر النتائج الثلاثة السابقة معاً، أدلة ميدانية على إرتفاع مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات العاملة بأسواق المنتجات محل الدراسة الميدانية، وإن اختلفت فيما بينها من حيث الوزن النسبي لمستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات العاملة بكل منها على حده. حيث قدمت النتائج أدلة ميدانية على إنخفاض مستوى ومعنوية التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات العاملة بكل من أسواق منتجات البتروكيهيمويات والإستثمار الصناعي، وإنخفاض مستوى وإرتفاع معنوية التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات العاملة بسوق الإستثمار المتعدد. بالإضافة إلى إرتفاع مستوى وعدم معنوية التحفظ

المحاسبي بالقوائم المالية للشركات العاملة بكل من أسواق منتجات الأسمت والتطوير العقارى والتشييد والبناء والصناعات الغذائية، وإرتفاع مستوى ومعنوية التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات العاملة بسوق الإتصالات والنقل.

كما يعرض الجدول التالى ملخص النتائج الوصفية لقياس مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية، بإستخدام نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية MTB ratio لحقوق الملكية، على مستوى كل شركة من شركات العينة، كل على حده، خلال الفترة الزمنية محل الدراسة، ومبوبة حسب أسواق المنتجات التى تنتمي إليها.

جدول رقم (٤): نتائج قياس مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات، كل على حده، خلال الفترة الزمنية محل الدراسة، ومبوبة حسب أسواق المنتجات التى تنتمي إليها.

مستوى التحفظ المحاسبي					بيان
بإستخدام نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية MTB ratio					
الانحراف المعيارى	القيمة المتوسطة	الحد الاعلى	الحد الأدنى	عدد المشاهدات	أسواق المنتجات
١١.٩٧	١.٠٩	٩٠.٥٦	٠.٤٣٨	٧٠	البتر وكيموايات
٧.٠٨	١٩.٦٢	٤١.٢٩	٨.٨١	٤٥	الإسمت
١١.٨٨	١٣.٧٢	٦٨.٣٥	٠.٠٠٠	٤٠	الاتصالات و النقل
٧.٥٩	٧.٦١	٣٢.٩٦	٠.٠٠٠	٣٥	التطوير العقارى
٦.٧١	٩.٦١	٣٢.٢٩	٢.٢٧	٤٥	الاستثمار الصناعى
١٧٨.٨٧	٥٣.٨٨	١٣١٠.٢٤	٣.٦٨	٥٥	التشييد والبناء
١٩.٢٣	٢٢.٠٧	٩٢.٦٢	٢.٥٧	٥٥	الصناعات الغذائية
٧.٠٢	٩.١٦	٣٣.٨١	٠.٦٣	٤٠	الاستثمار المتعدد
٥٩.٦٦	١٩.٢٠	٣١٠.٢٤	٢٤.٠١-	٣٨٥	اسواق المنتجات ككل

ويتضح من الجدول السابق رقم (٤) زيادة القيمة المتوسطة لنسبة MTB عن الواحد الصحيح على مستوى الشركات العاملة بأسواق المنتجات الثمانية مما يوفر دليلاً ميدانياً على إرتفاع مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات العاملة بها، وإن اختلفت فيما بينها من حيث الوزن النسبى لمستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية لكل منها. فعلى سبيل المثال تتسم كل من أسواق منتجات التشييد والبناء والصناعات الغذائية والأسمت والاتصالات والنقل، بإرتفاع مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات العاملة بها،

حيث بلغت القيمة المتوسطة لنسبة MTB (٥٣.٨٨)، (٢٢.٠٧)، (١٩.٦٢)، (١٣.٧٢) لكل منها على التوالي. وعلى الجانب الآخر تنخفض قيمة التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات العاملة بأسواق منتجات البتروكيماويات والإستثمار الصناعي والإستثمار المتعدد والتطوير العقاري، حيث بلغت القيمة المتوسطة لنسبة MTB (١.٠٩)، (٩.٦١)، (٩.٦١)، (٧.٦١) لكل منها على التوالي.

ويعرض الجدول التالي ملخص مقارن لنتائج قياس التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات حسب كل من نموذج Basu ومقياس MTB ratio.

جدول رقم (٦): مقارنة نتائج قياس التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية لشركات العينة، طبقاً لكل من نموذج Basu ومقياس MTB ratio، ومبوية حسب أسواق المنتجات التي تنتمي إليها.

نتائج مقياس MTB ratio		نتائج نموذج Basu		طبيعة المنافسة	أسواق المنتجات
الترتيب تنازلياً	قيمة التحفظ المحاسبي	الترتيب تنازلياً	مستوى التحفظ المحاسبي		
٨	١.٠٩	٧	٠.٩٤	منافسة احتكارية	البتروكيماويات
٣	١٩.٦٢	٣	١.٥٤	منافسة احتكار القلة	الاسمنت
٤	١٣.٧٢	٤	١.١٥	منافسة احتكارية	الاتصالات والنقل
٥	٧.٦١	٥	٨٩٤	منافسة احتكارية	التطوير العقاري
٦	٩.٦١	٦	٠.٧٣	منافسة احتكار القلة	الاستثمار الصناعي
١	٥٣.٨٨	١	٣.٣٦٥	منافسة احتكار القلة	التشييد والبناء
٢	٢٢.٠٧	٢	٥.١	منافسة احتكارية	الصناعات الغذائية
٧	٩.١٦	٨	٢.٢٣-	منافسة احتكارية	الاستثمار المتعدد
١٩.٢٠		١.٢٥		أسواق المنتجات ككل	

يتضح من الجدول السابق رقم (٦) وجود إتساق فى نتائج كل من نموذج Basu ونسبة MTB فى قياس التحفظ المحاسبي ، حيث بلغت قيمة التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات ، على مستوى أسواق المنتجات ككل، (١.٢٥) ، (١٩.٢٠) على التوالي لكلا المقياسين ، مما يوفر دليلاً ميدانياً على إرتفاع مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات على مستوى أسواق منتجات العينة ككل ، وهذه النتيجة تتعارض مع نتائج الدراسات السابقة ، مثل دراسة كل من السهلى ، سنة ٢٠٠٩ ، و كساب ، سنة ٢٠١١ ، والتي إعتمدت على نماذج أخرى لقياس التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات فى بيئة الأعمال السعودية ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يوجد شبه إتفاق بين كل من نموذج Basu ومقياس MTB ratio فى ترتيب أسواق المنتجات الثمانية تنازلياً حسب مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات العاملة بها خلال الفترة الزمنية محل الدراسة ، فيما عدا كل من سوق منتجات البتروكيمويات و سوق منتجات الإستثمار المتعدد. كذلك تأتى فى المراتب الأربعة الأولى، من حيث مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية، الشركات العاملة بكل من أسواق منتجات التشييد والبناء والصناعات الغذائية والأسمنت والإتصالات والنقل، بينما تأتى فى المراتب الأربعة الأخيرة، من حيث مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية، الشركات العاملة بكل من أسواق منتجات التطوير العقارى والإستثمار الصناعى والبتروكيمويات والإستثمار المتعدد.

ولكن هل توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين مستوى المنافسة بأسواق المنتجات ومستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات التي تنتمي إليها؟ للإجابة الميدانية على هذا التساؤل إستخدم الباحث مقياس إرتباط بيرسون Pearson Correlation، وذلك من خلال قياس وإدخال بيانات المتغيرات التالية فى برنامج SPSS:-

**Xijt**: يعبر عن مستوى المنافسة، طبقاً لمؤشر HHI، بسوق المنتج " i " العاملة به الشركة " j " فى نهاية السنة المالية " t " .

**Yijt**: يعبر عن مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية مقاساً بنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق ملكية الشركة " j " ، العاملة بسوق المنتج " i " فى نهاية السنة المالية " t " .

ويعرض الجدول التالي نتائج تطبيق مقياس إرتباط بيرسون لإختبار طبيعة ومعنوية العلاقة بين مستوى المنافسة بأسواق المنتجات ومستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات التي تنتمي إليها

جدول (٧): نتائج إختبار مقياس إرتباط بيرسون للعلاقة بين مستوى المنافسة بأسواق المنتجات ومستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات التي تنتمي إليها

correlations			
		التحفظ المحاسبي	HHI
التحفظ المحاسبي	Pearson Correlation	1	-.100*
	Sig. (2-tailed)		.039
	N	385	385
HHI	Pearson Correlation	-.100*	1
	Sig. (2-tailed)	.039	
	N	385	385

ويتضح من تحليل النتائج الإحصائية لمقياس إرتباط بيرسون، والواردة بالجدول رقم (٧)، إنخفاض مستوى المعنوية (٠.٣٩) عن ٥% وقيمة سالبة لمعامل إرتباط بيرسون (٠.١٠٠)، وذلك بمستوى ثقة ٩٥%. مما يقدم دليلاً ميدانياً على وجود علاقة إرتباط عكسية ومعنوية بين قيمة مؤشر HHI ومستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات. ومما هو جدير بالذكر أن إرتفاع قيمة مؤشر HHI يشير إلى إنخفاض مستوى المنافسة بين الشركات بسوق المنتج. ويتضح من النتائج الإحصائية الواردة بالجدول رقم (٧) أنه كلما إنخفضت قيمة مؤشر HHI، ومن ثم إرتفاع مستوى المنافسة بسوق المنتج، كلما أدى ذلك إلى زيادة مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات العاملة به. بمعنى إنخفاض مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات العاملة بأسواق المنتجات الإحتكارية، والتي تتسم بإنخفاض مستوى المنافسة بين الشركات العاملة بها عند حدها الأدنى، مثل سوق البتروكيمياويات والتطوير العقاري، وزيادة مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات

العاملة فى أسواق منتجات إحتكار القلة مثل سوق الأسمنت وسوق التشييد والبناء. مما يوفر دليلاً ميدانياً على وجود علاقة إرتباط طردية ومعنوية بين مستوى المنافسة بأسواق المنتجات ومستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية للشركات التي تنتمي إليها، ومن ثم رفض الفرض الأول للبحث.

كذلك إستخدم الباحث أسلوب تحليل التباين فى إتجاه واحد One-way ANOVA لدراسة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية للشركات طبقاً لطبيعة المنافسة بالأسواق العاملة بها أم لا؟، وذلك من خلال قياس وإدخال بيانات المتغيرات التالية فى برنامج SPSS:-

**Xnj:** يعبر عن طبيعة المنافسة بسوق المنتج " n " الذي تعمل به الشركة " j "، بحيث إذا كانت الشركة تعمل بالسوق المحلى فقط يعطى لها رقم " صفر " وإذا كانت الشركة تعمل بالأسواق المحلية والخارجية معاً يعطى لها رقم " ١ ".

**Yjt:** يعبر عن مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية مقاساً بنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية للشركة " j "، فى نهاية السنة المالية " t " .

ويعرض الجدول التالى نتائج تطبيق أسلوب تحليل التباين فى إتجاه واحد لإختبار الفروق فى مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية للشركات طبقاً لطبيعة المنافسة بالأسواق العاملة بها.

جدول (٨): نتائج إختبار أسلوب تحليل التباين في إتجاه واحد للفروق في مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات طبقا لطبيعة المنافسة بالأسواق العاملة بها

ANOVA					
التحفظ المحاسبي - طبيعة المنافسة بالأسواق					
	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	6533.891	1	6533.891	1.352	.246
Within Groups	1851292.535	383	4833.662		
Total	1857826.426	384			

يتضح من تحليل النتائج الإحصائية لإسلوب تحليل التباين في إتجاه واحد، كما بالجدول رقم (٨)، زيادة قيمة P-vale عن ٥% (P-vale=.246) مما يشير إلى عدم وجود إختلافات ذات دلالة إحصائية في قيمة التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات العاملة بالأسواق المحلية فقط عن الشركات العاملة بالأسواق المحلية والخارجية معاً، وذلك بمستوى ثقة ٩٥% . مما يوفر دليلاً ميدانياً على أن إختلاف طبيعة المنافسة بالأسواق العاملة بها الشركات، ما بين منافسة محلية ومنافسة عالمية، لا يؤثر على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية لها، ومن ثم قبول الفرض الثاني للبحث.

ولإختبار العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية والقيمة السوقية للشركات، إستخدم الباحث مقياس إرتباط بيرسون، وذلك من خلال قياس وإدخال بيانات المتغيرات التالية في برنامج SPSS:-

**Yjt**: يعبر عن مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية مقاساً بنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية للشركة "j"، في نهاية السنة المالية "t".

**Xjt**: يعبر عن القيمة السوقية للشركة "j" في نهاية السنة المالية "t". حيث تم الإعتقاد على مقياس Tobin'sq لحساب القيمة السوقية لشركات العينة (Kang

et al., 2010) طبقاً للنموذج التالي:

$$MVjt = (MVEjt + PSjt + DEBTjt) / TAJt \quad (4)$$

حيث :

: MVjt يعبر عن القيمة السوقية للشركة "j" في نهاية السنة المالية "t"

: MVEjt يعبر عن القيمة السوقية للأسهم العادية للشركة "j" في نهاية

السنة المالية "t"

: PSjt يعبر عن القيمة السوقية للأسهم الممتازة للشركة "j" في نهاية

السنة المالية "t"

: DEBTjt يعبر عن رأس المال العامل مضاف إليه القيمة الدفترية

للأصول طويلة الأجل للشركة "j" في نهاية السنة المالية "t"

: TAJt يعبر عن القيمة الدفترية لإجمالي أصول الشركة "j" في نهاية

السنة المالية "t"

ويعرض الجدول التالي نتائج مقياس إرتباط بيرسون لإختبار العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية والقيمة السوقية لشركات العينة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة.

جدول رقم (٩): نتائج الإختبار الإحصائي لمقياس إرتباط بيرسون للعلاقة

بين مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية والقيمة السوقية لشركات العينة

خلال الفترة الزمنية محل الدراسة

Correlations			
		التحفظ المحاسبي	القيمة السوقية
التحفظ المحاسبي	Pearson Correlation	1	.139
	Sig. (2-tailed)		.006
	N	385	385
القيمة السوقية	Pearson Correlation	.139	1
	Sig. (2-tailed)	.006	
	N	385	385

ويتضح من تحليل نتائج الإختبار الإحصائى لمقياس إرتباط بيرسون، كما بالجدول رقم (٩) إنخفاض مستوى المعنوية (٠.٠٠٦) عن ٥%، وقيمة موجبة لمعامل إرتباط بيرسون (٠.١٣٩)، مما يوفر دليلاً ميدانياً على وجود علاقة إرتباط طردية ومعنوية بين مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية للشركات والقيمة السوقية لها، وذلك بمستوى ثقة ٩٥% . ومن ثم رفض الفرض الثالث للبحث.

وبالأخذ فى الإعتبار النتائج السابقة معاً، يمكن تلخيص نتائج البحث فى ثلاثة نتائج. حيث تتمثل النتيجة الأولى فى وجود علاقة إرتباط طردية وذات دلالة إحصائية بين مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية للشركات ومستوى المنافسة بأسواق المنتجات التى تنتمي إليها، مما يوفر أدلة ميدانية تدعم كل من الرؤية الإستراتيجية ورؤية الضغوط التنافسية فى تفسير العلاقة بين مستوى المنافسة بأسواق المنتجات ومستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية. حيث يؤدى إرتفاع حدة المنافسة بأسواق المنتجات إلى توسيع نطاق الممارسات المتحفظة عند إعداد القوائم المالية، بهدف تحقيق ميزة تنافسية والحد من الضغوط التنافسية للشركات التى تنتمي إليها. أما النتيجة الثانية فتتمثل فى عدم وجود علاقة بين مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية للشركات وطبيعة المنافسة بالاسواق العاملة بها. ومن ثم لاتؤثر طبيعة المنافسة بالأسواق، ما بين منافسة محلية ومنافسة عالمية، على مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية للشركات. بينما تتمثل النتيجة الثالثة فى وجود علاقة إرتباط طردية وذات دلالة إحصائية بين مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية والقيمة السوقية للشركات، مما يوفر دليل ميدانى لدعم رؤية حوكمة الشركات فى تفسير العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية والقيمة السوقية للشركات. حيث يؤدى إرتفاع حدة المنافسة إلى تحفيز الإدارة العليا على تحسين كفاءة وفعالية عمليات الشركة وبالتالي تعظيم قيمة الشركة كأحد أهداف حوكمة الشركات. ومما هو جدير بالذكر وجود إتساق بين نتائج البحث ونتائج الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع وهدف البحث مثل دراسة Li, 2013; Dhaliwal, et al, 2014; Haw, et al., 2015, Ali, et al, 2014 على الرغم من إختلاف البيئة الإقتصادية والتشريعية والتنظيمية محل التطبيق.

وبناءً على ماسبق، يمكن إستخلاص النتيجة العامة للبحث فى وجود أدلة ميدانية تؤيد وجود علاقة إرتباط طردية وذات دلالة إحصائية بين مستوى المنافسة بأسواق المنتجات وكل

من مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية للشركات والقيمة السوقية لها، بينما لا توجد علاقة بين طبيعة المنافسة بأسواق المنتجات ومستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية للشركات أو القيمة السوقية لها.

## ٥ - النتائج والتوصيات

تناول البحث دراسة وتحليل العلاقة بين خصائص البيئة التنافسية والتحفظ المحاسبى بالقوائم المالية والقيمة السوقية للشركات، حيث تبلور هدف البحث فى الإعتماد على مفهوم نظرية أصحاب المصالح فى تقديم إطار مقترح للعلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية وهيكل وطبيعة المنافسة فى أسواق المنتجات، وأثر هذه العلاقة على القيمة السوقية للشركات. ولقد ساهم البحث من خلال تحليل نتائج الإختبارات الإحصائية لفروض البحث فى تقديم أدلة ميدانية للعلاقة بين هيكل المنافسة فى أسواق المنتجات ومستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية والقيمة السوقية للشركات، والتي يمكن تلخيصها فى ثلاثة نتائج. حيث تتمثل النتيجة الأولى فى وجود علاقة إرتباط طردية وذات دلالة إحصائية بين مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية للشركات ومستوى المنافسة بأسواق المنتجات التي تنتمي إليها. أما النتيجة الثانية فتتمثل فى عدم وجود علاقة بين مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية للشركات وطبيعة المنافسة بالأسواق العاملة بها. ومن ثم لا تؤثر طبيعة المنافسة بالأسواق، ما بين منافسة محلية ومنافسة عالمية، على مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية للشركات. بينما تتمثل النتيجة الثالثة فى وجود علاقة إرتباط طردية وذات دلالة إحصائية بين مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية والقيمة السوقية للشركات.

وبناءً على النتائج الميدانية السابقة، يمكن إستخلاص النتيجة العامة للبحث فى وجود أدلة ميدانية تؤيد وجود علاقة إرتباط طردية وذات دلالة إحصائية بين مستوى المنافسة بأسواق المنتجات وكل من مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية والقيمة السوقية للشركات، بينما لا توجد علاقة بين طبيعة المنافسة بأسواق المنتجات ومستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية أو القيمة السوقية للشركات.

وفى ضوء الإطار النظرى والنتائج الميدانية للبحث، يوصي الباحث بأهمية مفهوم التحفظ المحاسبى عند إعداد القوائم المالية لما له من أثار إيجابية على مستوى الشركات وسوق الأوراق المالية ككل. بالإضافة إلى أهمية الأخذ فى الإعتبار العوامل البيئية مثل خصائص

البيئة التنافسية عند إصدار المعايير المحاسبية نظراً لتأثيرها المباشر على قرارات الإدارة العليا المرتبطة بعملية التقرير المالي للشركات.

هذا ويقترح الباحث بعض الإتجاهات البحثية المستقبلية المرتبطة بموضوع خصائص البيئة التنافسية والتحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات منها على سبيل المثال دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات وأبعاد متعددة للمنافسة بأسواق المنتجات العاملة بها مثل إمكانية إحلال المنتج وحجم السوق وتكاليف الدخول إلى السوق. كذلك دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية والمتغيرات البيئية الخارجية المحيطة بالشركات مثل مخاطر الأعمال. بالإضافة إلى دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية وأتعب المراجعة الخارجية.

## مراجع البحث

## أولاً: - المراجع العربية

١. أبو الخير مدثر، ٢٠٠٨، "المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي بالتطبيق على الشركات المتداولة في سوق الأسهم المصرية"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، العدد الأول، ص ص ٦٣-١.
٢. أبو خزانة إيهاب، ٢٠١١، " أثر هيكل رأس المال وأجل الديون على التحفظ المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، مصر، العدد الثاني، ص ص ١٠٧-٧٧.
٣. العتيبي محمود، خليفة المعتر، ٢٠١٢، " قياس التحفظ المحاسبي للأوراق المالية في السوق السعودية"، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، مصر، العدد الأول، ص ص ٣٣-١٥.
٤. الجارحي حسانين، ٢٠١٤، " دور التحفظ المحاسبي في الحد من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية"، إدارة الاعمال، مصر، العدد ١٤٤، ص ص ٦٧-٥٨.
٥. السهلي محمد، ٢٠٠٩، " التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية"، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، المجلد ١٦، العدد الأول، ص ص ٢٤-٧.
٦. الشرقاوي منى، ٢٠١٣، " إطار مقترح لتفعيل دور مراقبي الحسابات في مجال التحفظ المحاسبي في ضوء معايير التقارير الدولية: دراسة ميدانية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر، العدد الأول، ص ص ١٠٨٥ - ١١٥٥.
٧. المطير سعود، ٢٠١٦، " مبادئ الاقتصاد الجزئي"، بدون ناشر، ص ص ٥٤-٤٨.
٨. النجار جميل، ٢٠١٤، " قياس مستوى التحفظ في القوائم والتقارير المالية وأثره على القيمة السوقية للسهم"، البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد ١٧، العدد الثاني، ص ص ١٧٧-٢٢٤.
٩. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٠، " معيار الهبوط في قيمة الأصول غير المتداولة"، معايير المحاسبة السعودية.

١٠. **حسين ماجدة**، ٢٠١٥، " أثر العلاقة التبادلية بين هيكل الملكية المركزة والتحفظ المحاسبي على الأداء المؤسسي للشركات المساهمة في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية لمصر: دراسة تطبيقية"، مجلة المحاسبة والمراجعة، المجلد الثالث، العدد الأول، يونيو، ص ص ١٩٣ - ٢٣٤.
١١. **حمدان علام**، ٢٠١١، " تقييم مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية وعلاقته بالحاكمة المؤسسية في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية"، مجلة جامعة الملك سعود للعلوم الادارية، مجلد ٢٣، العدد الثاني، ص ص ٢٥٣-٢٨٤.
١٢. **حمدان علام**، ٢٠١٢، " العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي عند اعداد التقارير الماليه: دليل من الأردن"، المجلة الاردنية في إدارة الاعمال، الأردن، مجلد ٨، العدد الأول، ص ص ٢٢-٤١.
١٣. **راشد محمد**، ٢٠١٠، " دراسة وتحليل نماذج قياس التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية في إطار الإلتزام بالمعايير المحاسبية الدولية لتقييم أثره على تكلفة التمويل بالملكية والإقتراض: دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية.
١٤. **سعد الدين إيمان**، ٢٠١٤، " تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة المنشأة"، مجلة المحاسبة والمراجعة، المجلد الثاني، العدد الأول، يونيو، ص ص ٣٤٢ - ٢٩٩.
١٥. **سلامة صلاح**، ٢٠١٢، " نموذج مقترح لقياس ونفسير تأثير مستوى التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية على قيمة المنشأة: دراسة تطبيقية"، مجلة الفكر المحاسبي، مصر، مجلد ١٦، العدد الرابع، ص ص ٥٢٧-٦٣٣.
١٦. **سليمان أسامة**، ٢٠١٤، " التحليل الاحصائي بإستخدام برنامج SPSS"، المكتبة الأكاديمية - القاهرة.
١٧. **شاهين محمد**، ٢٠١٢، "دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات ودرجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة بالتطبيق على سوق الأوراق المالية المصرية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مجلد ٣٨، العدد الثاني، ص ص ١-٥٦.

١٨. عبد الملك أحمد، ٢٠١٠، " قياس التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة : دراسة مقارنة "، الفكر المحاسبي، مجلد ٤، العدد الثاني، ص ص ٧٣ - ١٠٦ .
١٩. عبيد إبراهيم، ٢٠١٠، " دور الإستثمار المؤسسى فى زيادة درجة التحفظ فى القوائم المالية المنشورة دراسة نظرية وميدانية على الشركات المقيدة فى السوق المالية السعودية"، الندوة الثانية عشر لتطوير مهنة المحاسبة بالمملكة العربية السعودية، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، مايو، ص ص ١-٣٧
٢٠. كساب ياسر، ٢٠١١، " العوامل المؤثرة فى التحفظ المحاسبي دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية "، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، العدد الثاني، ص ص ٢٩٧-٣٤٠ .
٢١. محسن على، ٢٠١٣، " قياس درجة التحفظ المحاسبي فى الشركات المساهمة السعودية :دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، الرياض.
٢٢. مليجى مجدى، ٢٠١٤، " أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي فى التقارير المالية: دليل من البيئة المصرية" ، مجلة التجارة والتمويل ، جامعة طنطا. ، المجلد الاول ، العدد الاول ، ص ص ١-٦١ .
٢٣. منصور شويكار ، ٢٠١٤، " العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح"، الفكر المحاسبي، مجلد ١٨، العدد الثاني، ص ص ٢٦١-٣٠٥ .
٢٤. وزارة الإستثمار، ٢٠١٥، " معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٣): الأصول غير الملموسة "، معايير المحاسبة المصرية.

### ثانياً: - المواقع الالكترونية

- هيئة سوق المال السعودية، تداول، <http://www.tadawul.com.sa>

## ثالثاً:- المراجع الأجنبية

1. **Ali, A., Klasa, S., and Yeung, E., 2014,** "Industry concentration and corporate disclosure policy ", Journal of Accounting and Economics, 58, PP. 240–264.
2. **Arabahmadi, F., and Neysari, B., 2012,"** The relationship between stock risk and accounting conservatism (Case study in Tehran Stock Exchange)", International Trade and Academic Research Conference, November, London.UK.
3. **Artiach, T., and Clarkson, P., 2013.** "Conservatism, disclosure and cost of equity capital", Australian Journal of Management, Available at:<http://ssrn.com/abstract-1673516>.
4. **Ball, R., Kothari, S. and Nikolaev, V., 2013,** 'Econometrics of the Basu Asymmetric Timeliness Coefficient and Accounting Conservatism', Journal of Accounting Research, 51, 5, PP.1071–97.
5. **Basu, S., 1997,** "The Conservatism Principle and the Asymmetric Timeliness of Earnings", Journal of Accounting and Economics, 24, 1, PP. 3-37.
6. **Chan, A. and Hsu, W., 2013,** " Corporate pyramids, conservatism and cost of debt: Evidence from Taiwan", The International Journal of Accounting, 48: PP.390-413.
7. **Chan, A., Lin, S. and Strong, N., 2009,** "Accounting Conservatism and the Cost of equity capital: UK evidence", Managerial Finance, 35,4, PP.325-345.
8. **Chen, C., and Zhu, S., 2013,** " Financial Reporting Quality, Debt Maturity, and the Cost of Debt: Evidence from China ", Emerging M-

- arkets Finance & Trade, September–October, 49, Supplement 4, PP. 236–253.
- 9. Cullinan, C., Wang, F., Wang, P., and Zhang, W., 2012,** "Ownership structure and accounting conservatism in China", *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 21, PP.1-16.
- 10. Datta, S., Iskandar-Datta, M., and Singh, V., 2013,** "Product market power, industry structure, and corporate earnings Management, *Journal of Banking and Finance*, 37, PP.3273–3285.
- 11. Dhaliwal, D., Huang, S., Khurana, I., and Pereira, R., 2014,** "Product market competition and conditional Conservatism", *Review Accounting Studies*, 19, PP. 1309–1345.
- 12. Folsom, D., 2009,** "Competitive Structure and Conditional Conservatism ", Doctor of Philosophy, the University of Iowa, UMI Number: 3373896, PP.1-96.
- 13. Francis, B., I. Hassan and Wu, W., 2013,** " The benefits of conservative accounting to shareholders: evidence from the financial crisis-", *Accounting Horizons*, 27, 2, PP.319-345.
- 14. Garcia, L., Osma, J., and Penalva. F., 2011,** "Conditional conservatism and cost of capital", *Review of Accounting Studies*, 16: PP.247-271.
- 15. George, R., and Gary, T., 2015,** " Accounting conservatism: A review of the literature", *Journal of Accounting Literature*; 34, PP.17-38.
- 16. Giner, B., Tahoun, A., and Walker, M., 2013,** "The influence of conditional conservatism on ownership dispersion: An international

- analysis", REVISTA ESPAÑOLA DE FINANCIACIÓN Y CONTABILIDAD, Vol. XLII, n.º 159 · July-September · PP. 289-309.
- 17. Haw, G., Ho, S., Li, Y., and Zhang, F., 2015,** "Product Market Competition, Legal Institutions, and Accounting Conservatism", Journal of International Accounting Research, 14, 2, PP. 1–39.
- 18. Hu, J., Li, A., and Zhang, F., 2014,** "Does accounting conservatism improve the corporate information environment?" Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, 23, PP. 32–43.
- 19. International Accounting Standards Board, 2016,** " IAS, 38: Intangible Assets", IFRS, London.
- 20. -----, 2016,** "IFRS, 3: Business Combinations", IFRS, London.
- 21. -----, 2010,** "The Conceptual Framework for Financial Reporting", IFRS, London.
- 22. Ismail, T., and Elbolok, R., 2011,** "Do Conditional and Unconditional Conservatism Impact Earnings Quality and Stock Prices in Egypt?", Research Journal of Finance and Accounting, 2, 12, PP.7-21.
- 23. Ji, K. 2013,** "Better Late than Never, the Timing of Goodwill Impairment Testing inAustralia", Australian Accounting Review, 23, 4, PP.369–79.
- 24. Kabir, M., and Laswad, F. 2014,** "The Behavior of Earnings, Accruals and Impairment Losses of Failed New Zealand Finance Companies", Australian Accounting Review, 24 (3): –75.
- 25. Kang, K. Lee, S., and Huh, C. ,2010,** "Impacts of positive and negative corporate social responsibility activities on company perform-

- ance in the tourism industry", *International Journal of Hospitality Management*, 29 ,1, PP.72-82
- 26. Kim, Y., Li, A., Pan, C. and Zuo, L., 2013,** " The role of accounting conservatism in the equity market: evidence from seasoned equity offerings", *The Accounting Review*, 88, 4, PP.1327-1356.
- 27. Kordestani, G., and Mohammadi, M., 2016,** "A Study of the Relationship between Product Market Competition and Earnings Management", *Procedia Economics and Finance* 36, PP.266 – 273.
- 28. Kordlouie, H., Mohammadi, F., Naghshineh, N., and Tozandejani, M., 2014,** " Role of Accounting Conservatism on the Quality of Financial Statements", *International Journal of Business and Management*; 9, 1, PP.129-139.
- 29. Lafond, R., and Roychowdhury, S., 2008,** "Managerial ownership and accounting conservatism", *Journal of Accounting Research*, 4-6, 1, PP.101-135.
- 30. Laksmana, I., and Yang, Y., 2014,** " Product market competition and earnings management: Evidence from discretionary accruals and real activity manipulation ", *Advances in International Accounting*, 3-0, PP.263–275.
- 31. Lara, J., Osma, B., and Penalva, F., 2011,** " Conditional conservatism and cost of capital ", *Review of Accounting Studies*, 16, PP. 247-271.
- 32. Li, A., 2013,** " The Role of Product Market Competition on Accounting Conservatism: EU ", *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 17, 4, PP.11-28.

- 33. Liao, T., and Lin, W., 2016,** "Product market competition and earnings management around open-market repurchase announcements", *International Review of Economics and Finance*, 44, PP.187–203.
- 34. Lin, F., Wu, C., Fang, T., and Wun, J., 2014,** "The relations among accounting conservatism, institutional investors and earnings manipulation", *Economic Modelling*, 37, PP. 164–174.
- 35. Neag, R., and Masca, E., 2015,** "Identifying Accounting Conservatism: A Literature Review", *Procedia Economics and Finance*, 32, P-P. 1114 – 1121.
- 36. Park, S., 2014,** "Practice of Accounting Conservatism in MBE Firms ", *the Journal of Applied Business Research*, November/December, 30, 6, PP.1785- 1802.
- 37. Peterson, R., 2013,** " Institutional Ownership and Conservatism', *Academy of Business Research Journal*, Vol. IV, PP.1-9.
- 38. Ramalingegowda, S., and Yu, Y., 2012,** "Institutional ownership and conservatism", *Journal of Accounting and Economics*, 53, PP. 9-8–114.
- 39. Rhoades, S., 1993,** "The Herfindahl-Hirschman Index ", <http://fraser.stlouisfed.org/>. March, PP.188-189.
- 40. Roychowdhury, S. and Watts, R., 2007,** " Asymmetric Timeliness of Earnings Market –to-Book and Conservatism in Financial Reporting", *Journal of Accounting and Economics*, 44, PP.2-31.
- 41. Salama, F., and Putnam, K., 2015,** "Accounting conservatism, capital structure, and global diversification", *Pacific Accounting Review*, 27, 1, PP. 119-138.

- 42. Shabihi, H., Soleymani, A., and Ohadi, A., 2014,** "Relation between Accounting conservatism and difference of real and predicted profit ", *Arabian Journal of Business and Management Review*, 3, 7, PP.286-298.
- 43. Shuto, A., and Takada, T., 2010,** " Managerial Ownership and Accounting Conservatism in Japan: A Test of Management Entrenchment Effect", *Journal of Business Finance and Accounting*, PP.1-27.
- 44. Sodan, S., Barac, Z., and Vuko, T., 2013,** " Lessons from Financial Crisis: Has accounting in central and eastern Europe become more conservatism?" *The 6The International Conference*, May 30th – June 1st.
- 45. Song, F., 2015,** "Ownership Structure and Accounting Conservatism: A Literature Review", *Modern Economy*, 6, PP.478-483.
- 46. Vany, A., and Kim, C., 2003,** " Stochastic Market Structure: Concentration measures and motion picture a titrust ", *Centre on Regulation and Competition, Working paper series*, PP.1-33.
- 47. Wang, R., 2013,** " Operating Risk and Accounting Conservatism: An Empirical study ", *The International Journal of Business and Finance Research*, 7, 1, PP. 55-68.
- 48. Watts, R., 2003<sub>a</sub>,** " Conservatism in Accounting, Part I: Explanations and implications", *Accounting Horizons*, 17, 3, PP.207–221.
- 49. Watts, R., 2003<sub>B</sub>,** " Conservatism in Accounting Part II: Evidence and Research Opportunities", *Accounting Horizons*, 17, 2, PP. 287-301.

- 50. Watts, R. and Zuo, L., 2012,** "Accounting conservatism and firm value: Evidence from the global financial crisis", available at: <http://SSRN.com/abstract=1952722>.
- 51. Watts, R. and Zimmerman, J., 1986,**" Positive accounting theory ", New Jersey: Prentice Hall.
- 52. Wu, Y., 2011,** "Research on the Relationship Between Controlling Shareholder and Accounting Conservatism in China ", Applied Mechanics and Materials, 65, PP.579-584.
- 53. Xie, Y., Zheng, L., and Lau, A., 2012,** "Reporting incentives for accounting conservatism, evidence from asset and equity tunneling", Pacific Accounting Review, 24, 2, PP. 138-160.
- 54. Xie, Y., 2015,**" Confusion over Accounting Conservatism: A Critical Review", Australian Accounting Review, 73, 25, 2, PP.204-216.
- 55. Xu, X., Wang, X. and Han, N., 2012,**" Accounting conservatism, ultimate ownership and investment efficiency", China Finance Review International, 2, 1, PP. 53-77.
- 56. Zhong, Y., 2016,** " Accounting Conservatism: A Literature Review ", Australian Accounting Review, PP.1-19.